المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات وتمثيلها في المجالس النيابية الأردنية 1989 - 2016
اسم الكاتب: د. أسامة عيسى (تليلان) السليم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/8163
تاريخ الاسترداد: 2025/06/08 02:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات وتمثيلها في المجالس النيابية الأردنية ١٩٨٩ – ٢٠١٦

د. أسامة عيسى (تليلان) السليَم *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٠/٦/٢٥م. تاريخ القبول: ٢٠٢١/٥/٦م.

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات النيابية وتمثيلها في المجالس النيابية خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠١٦. واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم لتحليل العلاقة بين متغيراتها حيث مثلت الأحزاب السياسية المتغير المستقل فيما مثلت نسبة ترشح المرأة للانتخابات ونسبة تمثيلها في المجالس النيابية وإقرار مقاعد مخصصة للمرأة في قانون الانتخاب وزيادتها المتغير التابع. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أن هناك أثر محدود بين زيادة نسبة ترشح المرأة في الانتخابات النيابية والأحزاب السياسية. وانه لا يوجد أثر يذكر بين زيادة نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية والأحزاب السياسية، باستثناء محدود للغاية يتعلق بحزب جبهة العمل الإسلامي في انتخابات عام ٢٠١٦. وكذلك لا يوجد أثر بين تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية وزيادة عددها والأحزاب السياسية.

الكلمات الدالة: الأحزاب السياسية، ترشح المرأة، الانتخابات النيابية، المجالس النيابية الأردنية.

* عمان، الأردن.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

The Impact of Political Parties on the Candidacy and Representation of Women in the Jordanian Parliament 1989- 2016

Dr. Osamah Essa Al-saleem

Abstract

The study aims to analyze the impact of the political parties on women's candidacy in the parliamentary elections and their representation in the parliament during the period from 1989 to 2016.

The study used the systems analysis approach to study the relationship between its variables; the political parties were the independent variable, while the percentage of women running for elections, their representation in parliament, the adoption of seats reserved for women in the electoral law, and their increase were the dependent variables.

The study came out with a set of results, the most important that there is a limited effect between increasing the percentage of women running for office in the parliamentary elections and the political parties. Also, there is little effect between increasing the representation of women in the parliament and political parties, with a very limited exception related to the Islamic Action Front Party in the 2016 elections. Furthermore, the study concluded that there is no effect between allocating seats for women in parliament and the political parties.

Keywords: Political parties, Women's candidacy, Parliamentary elections, The Jordanian parliament

مقدمة:

حصلت المرأة الأردنية على حق الترشح للانتخابات النيابية عام ١٩٧٤ في فترة كانت الانتخابات النيابية قد توقفت منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٩، ومنذ عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠١٦ أجريت ثمانية انتخابات نيابية عامة شاركت فيها الأحزاب السياسية وشهدت تطورات تتعلق بمشاركة المرأة يمكن رصدها في حالتين: الأولى تنامي نسبة ترشح المرأة ونسبة تمثيلها بشكل متصاعد، والثانية تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية.

وتسعى هذه الدراسة لتحليل وبيان أثر الأحزاب السياسية أولاً على تنامي نسبة ترشح المرأة في الانتخابات النيابية، وثانيا على زيادة نسبة تمثيلها في المجالس النيابية، وثالثا على تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية وزيادة عددها.

أما على صعيد الدراسات العربية في هذا المجال فقد ركز أغلبها على دور المرأة في الأحزاب وحجم عضويتها في قواعدها التأسيسية والقيادية أكثر من تركيزها على أثر الأحزاب على ترشح المرأة وتمثيلها في هذه المجالس، وأغلب هذه الدراسات جاءت ضمن الدراسات المتعلقة بالمجتمع المدني والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي(١)، وبعضها الآخر تناول أثر الأحزاب على مشاركة المرأة السياسية في إطار تأثير النظم الانتخابية على خيارات الأحزاب في الانتخابات العامة. وتأثير النظام الحزبي على العملية الانتخابية وتوصلت هذه الدراسة من خلال تحليل نتائج أكثر من تجربة انتخابية إلى أن الأحزاب تلعب دوراً في الانتخابات عندما يكون لها غطاء قانونياً وبنية تشريعية قوية ووجود وعى سياسي لدى الجماهير بأهمية دور الأحزاب. (٢)

وعلى صعيد الأردن فإن هناك غياباً شبه تاماً للدراسات التي تناولت أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة وتمثيلها في المجالس النيابية، فقد ركزت أغلب الدراسات في هذا المجال على أثر النظام السياسي على المشاركة السياسية للأحزاب (٣)، أو على دور الأحزاب الأردنية في دعم التمثيل النيابي للمرأة خلال دورة انتخابية واحدة وحدود دور الأحزاب في دعم تمثيل المرأة وترشيحها (٤)، وبعضها تناول الأثر الايجابي لنظام الكوتا على ترشح المرأة وتمثيلها في المجالس النيابية (٥)، في حين تناولت

(١) الشحات، فاعلية أداء الأحزاب السياسية في مصر، ٢٠١٢. انظر كذلك: فتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية المحلية، ٢٠١٢.

(٢) حسن، أثر النظام الانتخابي على النظام الحزبي، ٢٠٠٥.

(٣) القاضي، النظام السياسي والمشاركة السياسية للأحزاب في الأردن ،٢٠٠٠.

(٤) أبو رمان، دور الأحزاب السياسية الأردنية في دعم التمثيل النيابي للمرأة، ٢٠٠٣م.

(٥) الخوالدة، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي وأثرها على تمثيل المرأة، مجلة شؤون اجتماعية، ٢٠١٦.

دراسات أخرى أثر الأحزاب على مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية في سياق تناولها لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في الانتخابات النيابية [١]، وهناك دراسات تناولت أثر الأنظمة الانتخابية المطبقة في الأردن على ترشح المرأة وتمثيلها في البرلمان وخلصت إلى أن بعض النظم الانتخابية توفر فرصاً أفضل للمرأة على مستوى الترشح والتمثيل[٢]، على أن أكثر الدراسات ركزت على معوقات مشاركة المرأة السياسية في الأردن ومن ضمنها ضعف الدعم الحزبي للمرأة في الانتخابات وفي المجالات السياسية المختلفة. [٣]

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً يتعلق بأحد العوامل المؤثرة (الأحزاب السياسية) على ترشح المرأة في الانتخابات وزيادة نسبة تمثيلها في المجالس النيابية. حيث إن هذا العامل لم يحظ باهتمام كاف في الدراسات المختلفة التي تناولت المرأة والمجالس النيابية في الأردن، وبالتالي تحاول هذه الدراسة أن تقدم إضافة علمية إلى هذا الحقل من الدراسات الأكاديمية.

ومن الناحية العملية، يشكل ترشح المرأة في الانتخابات وزيادة نسبة تمثيلها في مجلس النواب محط اهتمام عام في الأردن سواء بالنسبة إلى المؤسسات الرسمية او المؤسسات النسوية. وبالتالي قد تقدم هذه الدراسة معلومات ذات قيمة تحليلية حول أثر الأحزاب على تحفيز المرأة للترشح للانتخابات وزيادة نسبة تمثيلها، بحيث يستفيد منها صانع القرار والجهات المعنية بمشاركة المرأة في الانتخابات بالإضافة إلى المرأة والأحزاب.

أهداف الدراسة:

يتركز هدف الدراسة في بيان أثر الأحزاب الأردنية على مشاركة المرأة في الانتخابات سواء على ترشحها أو على إقرار نظام تخصيص مقاعد للمرأة (كوتا) أو على تمثيلها في المجالس النيابية.

(١) السليّم (تليلان)، مؤسسات المجتمع المدني والانتخابات النيابية، مجلة النهضة، ص١٧٦.

(٢) السليم، (تليلان)، أثـــر الانظمة الانتخابية على ترشح المرأة الأردنية، مجـلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٩.

(٣) جريبيع، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن، ص ص ١٠٤.١٠٥

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يمكن بلورة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر الأحزاب السياسية على مشاركة المرأة في الانتخابات وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠١٦.

وبناء على ذلك يمكن صياغة التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات النيابية.
- ما أثر الأحزاب السياسية على نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية.
- ما أثر الأحزاب السياسية على تخصيص مقاعد للمرأة (الكوتا النسائية) في قوانين الانتخاب.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم لتحليل العلاقة بين متغيراتها، وحسب هذا المنهج فإن التحليل يبدأ بالمدخلات؛ والتي تظهر بعد تفاعله مع النظام على شكل (مخرجات) قرارات وسياسات بحيث تعود هذه الاستجابة للتأثير في بيئة النظام الكلي فيما يسمى بالتغذية الاسترجاعية سواء كانت باتجاه سلبي أو إيجابي. 1965[1].

وفي هذه الدراسة، تشكل الأحزاب السياسية الأردنية نظام المدخلات، والذي يأخذ شكلين الأول ترشيح الأحزاب للمرأة ضمن قوائمها أو بشكل فردي، وزيادة فرصها في المنافسة، والثاني، الضغوط والمبادرات والمواقف التي قدمتها الأحزاب السياسية من أجل تخصيص مقاعد للمرأة في مجلس النواب.

أما نظام المخرجات سيتمثل في ثلاثة أشكال: الاول زيادة نسبة ترشح المرأة في الانتخابات. والثاني، زيادة نسبة تمثيلها في المجالس النيابية. والثالث، تخصيص مقاعد للمرأة في مجلس النواب.

وبناء على ذلك، سيهتم القسم الأول من الدراسة برصد التطورات التي شهدتها قوانين الانتخاب لصالح المرأة، ورصد التطورات بالنسب والأرقام على صعيد ترشح المرأة في كل دورة انتخابية وتمثيلها في المجلس النيابية. وفي القسم الثاني، سيتم تناول مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات من زاوية دعهما لترشح المرأة وزيادة فرص تمثيلها، وتناول مواقفها تجاه إقرار نظام كوتا المرأة على اعتباره أحد الأنظمة التي تضمن حد أدنى لتمثيلها في المجالس النيابية.

(1) see: , David Easton. A Systems Analysis of Political Life. New York: Wiley. (1965). David Easton. The Political System: An Inquiry into the State of Political Science. New York: Alfred A. Knopf. (195).

وبالتالي فإن ناتج هذه العملية سيعكس ما إذا كان للأحزاب السياسية أثراً على تنامي نسبة ترشح المرأة في الانتخابات ومستوى تمثيلها في المجالس النيابية وعلى إقرار نظام الكوتا النسائية. وسيتم كذلك توظيف أسلوب المقارنة والمنهج التاريخي، وذلك لمقارنة حالة التغير في مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية طيلة فترة الدراسة.

المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

الأحزاب السياسية: الأحزاب السياسية الأردنية المرخصة بموجب قانون الأحزاب

ترشح المرأة في الانتخابات: مشاركة المرأة كمرشحة في الانتخابات النيابية العامة في الأردن خلال فترة الدراسة.

تمثيل المرأة في المجالس النيابية: عدد عضوات مجلس النواب عن طريق الفوز بالتنافس الحر وليس عبر المقاعد المخصصة للمرأة نسبة إلى العدد الكلي لأعضاء المجلس.

كوتا المرأة: المقاعد المخصصة للمرأة في مجلس النواب كحد أدنى التي أقرها قانون الانتخاب.

حدود الدراسة:

تغطي حدود الدراسة مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية، وترشح المرأة فيها، ونسبة تمثيلها في المجالس النيابية، وتطور نظام كوتا المرأة، خلال الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠١٦.

الإطار الزمني :

يغطي الإطار الزمني للدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠١٦، حيث أجريت أول انتخابات نيابية عامة عام ١٩٨٩ بعد توقفها عام ١٩٦٧ وبعد حصول المرأة على حقها في الترشح عام ١٩٧٤، ١٩٩٢ وأجريت آخر انتخابات نيابية عام ٢٠١٦.

المبحث الأول: تطور قوانين الانتخاب وترشح المرأة وتمثيلها في المجالس النيابية ١٩٨٩-٢٠١٦

يتناول هذا المبحث في مطلبين تطور وضع المرأة في قوانين الانتخاب وصولا إلى تخصيص مقاعد لها في المجلس النيابي، كما يتناول تطور ترشح المرأة في الدورات الانتخابية الثمانية ونسبة تمثيلها في المجالس النيابية خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تطور وضع المرأة في قوانين الانتخابات النيابية ١٩٨٩- ٢٠١٦

شهدت قوانين الانتخاب خلال الفترة الممتدة مع عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠١٦، عدة تطورات تمثلت أولا تخصيص مقاعد للمرأة تضمن حداً أدنى لتمثيلها في المجالس النيابية، وثانياً زيادة عدد هذه المقاعد. وفيما يلي أهم هذه التطورات:

قانون الانتخابات المؤقت لمجلس النواب رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣

برز أول تطور في قوانين الانتخاب بالنسبة للمرأة مع صدور قانون الانتخاب المؤقت رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣ المعدل للقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١، حيث تضمن تخصيص ستة مقاعد للمرأة في المجلس النيابي، أي ما نسبته (٥.٥٪) من إجمالي عدد المقاعد البالغ ١١٠ مقعدا، وهو الحد الأدنى لتمثيل المرأة في المجالس النيابية حيث حافظ القانون على حقها أيضاً في التنافس الحر مع المرشحين.[١]

وبموجب هذا القانون ولغاية احتساب الفائزات بمقاعد كوتا المرأة تعتبر مقاعد الكوتا دائرة انتخابية واحدة، بحيث تحصل على هذه المقاعد الحاصلات على أعلى النسب على مستوى المملكة. وتحسب هذه النسبة على أساس نسبة عدد الأصوات الحاصلة عليها كل مرشحة إلى عدد المقترعين في دائرتها الانتخابية. [٢]

قانون الانتخاب رقم (٩) لعام ٢٠١٠

حمل هذا القانون تطوراً إيجابياً جديداً وفق المادة الرابعة من نظام تقسيم الدوائر تمثل بزيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة إلى ١٢ مقعدا وبذلك ارتفعت نسبة تمثيلها من ٥.٥٪ إلى ١٠٪ كحد أدنى. حيث نصت المادة الرابعة من نظام تقسيم الدوائر على ما يلي: يضاف إلى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الفرعية المبينة في المادة (٣) من هذا النظام إثنا عشر مقعداً تخصص لإشغالها من المرشحات في مختلف الدوائر الفرعية للدوائر الانتخابية في المملكة. [٣]

وبينت المادة (٤٢) الفقرة (ب) آلية احتساب الفائزات على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الفرعية التي ترشحت فيها وبالمقارنة بين هذه

(١) أبو رمان، مرجع سابق، ٢٠٠٣.

(٢) قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٣

(٣) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٩) لسنة ٢٠١٠.

النسب يعتبرن فائزات بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الفرعية[١].

قانون الانتخاب رقم (٢٥) لعام ٢٠١٢

تمثل التطور الثالث على صعيد تمثيل المرأة في هذا القانون بزيادة عدد المقاعد المخصصة لها، حيث نصت المادة الثامنة من القانون إلى إنه "يخصص للنساء خمسة عشر مقعداً نيابياً" وذلك من إجمالي عدد المقاعد البالغ ١٥٠ مقعدا، مع الاحتفاظ بحقها بالتنافس الحر. أما فيما يتعلق بنظام احتساب الفائزات على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في دائرتها الانتخابية المحلية سواء أكانت في المحافظة أم في إحدى دوائر البادية. [٢]

قانون الانتخاب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦

بموجب قانون الانتخاب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦، تم الانتقال من العمل بنظام التمثيل المختلط إلى نظام التمثيل النسبي، وتم اعتماد نظام القائمة النسبية المفتوحة للترشح للانتخابات، وتخفيض عدد مقاعد مجلس النواب من ١٥٠ إلى ١٣٠، خصص منها (١٥) مقعداً للنساء لترتفع نسبة تمثيل هذه المقاعد إلى ١١.٥٪ من العدد الكلي للمقاعد، ومنح كل ناخب عدد اصوات مساو لعدد الأصوات في القائمة، على أن لا يقل عدد المرشحين في القائمة عن ثلاثة ولا يتجاوز عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. [٣]. ولم يعتبر القانون المرشحات من خلال القوائم عن المقعد المخصص للمرأة ضمن الحد الأعلى للمقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

وبالنظر إلى مواد هذا القانون يلاحظ أن هناك تطورات ايجابية على مستوى ترشح المرأة وتمثيلها حيث أن عدم اعتبار المرشحات عن المقعد المخصص للنساء ضمن الحد الأعلى للمرشحين في القائمة، جعل من مصلحة كل قائمة أن تضم امرأة من أجل الحصول على أصوات إضافية دون أن يكون ذلك على حساب مقاعد المرشحين الرجال. كما أن نسبة الحد الادنى لتمثيل المرأة في مجلس النواب من خلال المقاعد المخصصة قد ارتفعت إلى ١١.٥٪ رغم ثبات عدد المقاعد، وذلك بسبب تخفيض عدد مقاعد مجلس النواب.

(١) المرجع السابق.
(٢) قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢
(٣) قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦.

بالمحصلة يمكن إبراز أهم التطورات على صعيد وضع المرأة في القوانين والانظمة الانتخابية التي طبقها الأردن بما يلي:

أولاً: تخصيص ستة مقاعد للمرأة في مجلس النواب اعتبارا من عام ٢٠٠٣ .

ثانياً: اعتبرت الأنظمة والقوانين الانتخابية المطبقة في الأردن نظام كوتا المرأة نظام تخصيص للحد الأدنى وليس الحد الأعلى لمقاعد تمثيل المرأة في المجالس النيابية، أي أنها حفظت للمرأة حقها من خلال التنافس الحر في الانتخابات.

ثالثاً: زيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة من ستة مقاعد بنسبة ٥.٥٪ إلى اثني عشر مقعداً عام ٢٠١٠ بنسبة تمثيل ١٠٪ ثم إلى خمسة عشر مقعدا عام ٢٠١٢ بنسبة تمثيل١٠٪ لترتفع إلى ١١.٥٪ في عام ٢٠١٦.

رابعا: أصبح لكل محافظة مقعد مخصص للمرأة بما فيها دوائر البدو الثلاث التي عاملها القانون معاملة المحافظات.

خامسا: عدم اعتبار المرشحة في القوائم النسبية المفتوحة ضمن الحد الأعلى للمرشحين في القائمة.

جدول (١) جدول يبين تطور نظام تخصيص مقاعد المرأة في قوانين الانتخابات

الدورة الانتخابية	قانون الانتخاب	عدد المقاعد المخصصة للمرأة
١٩٨٩	قانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦	صفر
١٩٩٣	قانون الانتخاب رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣	صفر
١٩٩٧	قانون الانتخاب رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧	صفر
٢٠٠٣	قانون الانتخاب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته	ستة مقاعد
٢٠٠٧	قانون الانتخاب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته	ستة مقاعد
٢٠١٠	قانون الانتخاب رقم ٩ لسنة ٢٠١٠	اثنا عشر مقعداً
٢٠١٣	قانون الانتخاب رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢	خمسة عشر مقعداً
٢٠١٦	قانون الانتخاب رقم ٦ لسنة ٢٠١٦	خمسة عشر مقعداً

(الجدول من إعداد الباحث)

المطلب الثاني: تطور ترشح المرأة وتمثيلها في المجالس النيابية ١٩٨٩-٢٠١٦

يتناول هذا الجزء من الدراسة بالنسب والأرقام التطورات التي رافقت عملية ترشح المرأة في كل دورة انتخابية ونسبة تمثيلها في المجالس النيابية التي انبثقت عنها، الأمر الذي سيظهر اتجاهات هذه التطورات.

ترشح المرأة وتمثيلها في المجلس النيابي الحادي عشر ١٩٨٩

تعتبر الانتخابات النيابية العامة لمجلس النواب الحادي عشر التي أجريت عام ١٩٨٩، أول انتخابات نيابية عامة تشارك فيها المرأة كمرشحة في تاريخ الحياة البرلمانية الأردنية، التي انطلقت منذ عشرينات القرن الماضي.

وقد خاضت الانتخابات (١٢) مرشحة من أصل ٦٤٧ مرشحا [١]، أي ما نسبته (١.٨٥٪)، ولم تتمكن أي مرشحة من الفوز في هذه الانتخابات، علماً بأن بعضهن حصل على مواقع متقدمة من حيث عدد الأصوات، وبذلك بلغت نسبة تمثيل المرأة في هذا المجلس الصفر[٢]. وبلغت نسبة المقترعين بالقياس لمن حصل على البطاقة الانتخابية ٦٤.١٦٪، وبالنسبة إلى من يحق له الانتخاب ٤١.١٤٪ [٣].

ترشح المرأة وتمثيلها في المجلس النيابي الثاني عشر ١٩٩٣

شهدت هذه الانتخابات تراجعا في مشاركة المرأة كمرشحة حيث تنافس (٥٣٤) مرشحا، من ضمنهم ثلاث مرشحات فقط، أي ما نسبته (٠.٥٦٪)، وقد تمكنت إحدى المرشحات من الفوز بمقعد من خلال نظام كوتا الأقليات لتكون أول امرأة تدخل المجلس النيابي وهي السيدة توجان فيصل، وبذلك شكلت نسبة تمثيل المرأة (١.٢٥٪) أي مقعد واحد من أصل ٨٠ مقعداً.[٤]

وبلغت نسبة المقترعين بالنسبة إلى الحاصلين على بطاقاتهم الانتخابية ٦٨.١٥٪. بينما حافظت النسبة بين من هم في سن الاقتراع وبين المقترعين على مستواها السابق في انتخابات ١٩٨٩ التي بلغت ٤١.١٤٪ [٥] .

(١) مؤلف جماعي، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية لعام ١٩٩٧، ص ٣٤٧-٣٥٠.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الدعجة، التحول الديمقراطي في الأردن، ص ١٣٦.
(٤) الحوراني، المرشد إلى مجلس الأمة الأردني ٢٠٠٣-٢٠٠٧، ص ٢٨، ص٣١-٣٧ ص ٣٩، ص ١٩٥.
(٥) المرجع السابق.

وبذلك يمكن إجمال أهم ملامح انتخابات عام ١٩٩٣، بوصول مرشحة واحدة إلى المجالس النيابية، وانخفاض مستوى ترشح المرأة بشكل عام وانخفاضه عن الدورة الانتخابية السابقة.

ترشح المرأة وتمثيلها في المجلس النيابي الثالث عشر ١٩٩٧

سجلت هذه الانتخابات ارتفاعا في عدد المرشحات بالمقارنة مع الدورتين الانتخابيتين السابقتين ليصل إلى (١٧) مرشحة من أصل (٥٦٩) مرشحاً، أي ما نسبته (٣٪)، وقد توزعت المرشحات واحدة عن المقعد الشركسي والثانية عن المقعد المسيحي والخمس عشرة الأخريات على التنافس الحر[١]، ولم تتمكن أي مرشحة من الفوز[٢] .

ترشح المرأة وتمثيلها في المجلس النيابي الرابع عشر ٢٠٠٣

أُجريت انتخابات مجلس النواب الرابع عشر عام ٢٠٠٣ وفق قانون انتخاب تضمن تخصيص (كوتا) للمرأة من ستة مقاعد، وقد تميزت هذه الانتخابات بحالتين:

الأولى، ارتفاع عدد المرشحات بصورة كبيرة حيث ترشحت (٥٤) سيدة من أصل (٧٦٥) مرشحاً ومرشحة أي ما نسبته (٧٪).[٣]

والثانية، ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية لتصل إلى ٥،٥٪ بفوز ست مرشحات من خلال المقاعد المخصصة للمرأة، وهن: حياة مسيمي، فلك الجمعاني، ناريمان الروسان، إنصاف الخوالدة، زكية الشمايلة، أدب السعود. في حين لم تتمكن أي مرشحة من الفوز من خلال التنافس الحر بأي مقعد.

وبلغت نسبة المقترعين إلى عدد من يحق لهم الاقتراع ٤٨.١٪ وإلى المسجلين في قوائم الناخبين ٤٨.١٪ وإلى حملة البطاقات الانتخابية ٥٨.٩٪ [٤].

وبذلك يمكن إجمال أهم ملامح انتخابات عام ٢٠٠٣، بأنها شهدت أعلى نسبة ترشح وتمثيل للمرأة في المجالس النيابية منذ عام ١٩٨٩، وارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات بالنسبة إلى المقترعين والمرشحين [٥].

(١) عساف، الانتخابات النيابية والمجتمع المدني، ص ص ٥٩-٦٠.
(٢) حماد، المرأة والانتخابات النيابية ١٩٩٧، ص٣٥٧، ص ٣٨٤.
(٣) أبو رمان، مرجع سابق، ٢٠٠٣.
(٤) هاني الحوراني، مرجع سابق، ص١٩، ص ٢٨، ص٣١-٣٧ ص ٣٩، ص ١٩٥ ،٢٠٠٤.
(٥) المرجع السابق.

ترشح المرأة وتمثيلها في المجلس النيابي الخامس عشر ٢٠٠٧

شكلت انتخابات مجلس النواب الخامس عشر نقلة نوعية على صعيد مشاركة المرأة، وذلك في اتجاهين: الأول، ارتفاع عدد المرشحات إلى (١٩٩) مرشحة من أصل (٨٨٥) مرشحاً ومرشحة أي ما نسبته (٢٢.٥٪). [١]

والثاني، فوز أول مرشحة من خلال التنافس الحر وهي فلك الجمعاني، وبذلك بلغت نسبة تمثيل المرأة في المجلس النيابي (٦.٣٦٪) متجاوزة الحد الأدنى لتمثيل المرأة بالمقاعد المخصصة لأول مرة، فيما فازت بالمقاعد المخصصة للكوتا النسائية كل من إنصاف الخوالدة وحمدية القويدر وريم قاسم وثروت العمرو وناريمان الروسان وآمنة الغراغير. [٢]

ترشح المرأة وتمثيلها في المجلس النيابي السادس عشر ٢٠١٠

أجريت هذه الانتخابات وفق قانون انتخاب ارتفع بموجبه عدد المقاعد المخصصة للمرأة من ستة مقاعد إلى١٢ مقعداً. وقد ترشحت (١٣٤) مرشحة من أصل (٧٦٣) مرشحاً بنسبة وصلت إلى (١٧.٦٪)، ولم تتمكن سوى مرشحة واحدة من الفوز بالتنافس الحر وهي السيدة ريم بدران [٣]، في حين فازت (١٢) مرشحة بالمقاعد المخصصة للكوتا النسائية وهن وفاء بني مصطفى وهدى أبو رمان وأسماء الرواضية وميسر السردية وناريمان الروسان وسلمى الربضي وردينة العطي وسامية العليمات وخلود المراحلة وعبلة أبو عبلة وأمل الرفوع وتمام الرياطي، وبذلك شكلت نسبة تمثيل المرأة (١٠.٨٣٪) من مجمل أعضاء مجلس النواب.[٤]

ترشح المرأة وتمثيلها في المجلس النيابي السابع عشر ٢٠١٣

جرت الانتخابات النيابية للمجلس السابع عشر وفق نظام انتخابي مختلط، منح بموجبه الناخب صوتين: صوت للدائرة المحلية المسجل فيها (نظام الصوت الواحد غير المتحول) وصوت للدائرة العامة

(١) مرصد المجالس النيابية الأردني.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الخزاعي، معوقات الكوتا النسائية نحو انتخاب المـرأة، مجلة دراسات العلـوم الانسـانية والاجتماعية، ص ص٢٩١-٢٩٢.

(٤) المرجع السابق.

(نظام القوائم النسبية المغلقة). وقد بلغ عدد مقاعد مجلس النواب السابع عشر (١٥٠) مقعداً، خصص منها (١٢٣) مقعدا للدوائر المحلية و(٢٧) مقعدا للدائرة الانتخابية العامة. [١]

وبلغ عدد المرشحين عن الدوائر الانتخابية المحلية (٦٠٦) مرشحا من بينهم (١٠٥) مرشحات، بينما بلغ عدد القوائم الوطنية المترشحة عن الدائرة العامة(٦١) قائمة، ضمت (٨١٩) مرشحا بينهم(٨٦) مرشحة، وبذلك بلغت نسبة المرشحات في الدائرتين العامة والمحلية ١٣.٢٥٪. في حين غابت المرأة عن التواجد في خمسة عشرة قائمة أي ما نسبته ٢٤.٥٪ من العدد الكلي للقوائم في الدائرة العامة.[٢]

وقد تمكنت ١٨ مرشحة من الفوز بمقاعد نيابية، ثلاثة منهن عبر التنافس الحر من بينهن واحدة عبر القوائم في الدائرة الانتخابية العامة وهي رولا الحروب، ومرشحتين في الدوائر المحلية، وهما مريم محمد اللوزي ووفاء بني مصطفى. فيما فازت ١٥ مرشحة من خلال الكوتا النسائية، وهن: فلك الجمعاني وإنصاف الخوالدة وحمدية القويدر وآمنه الغراغير وميسر السردية ورديه العطي وتمام الرياطي وفاطمة أبو عبطه وفاتن الخلفات وريم أبو دلبوح ونجاح العزة وخلود الخطاطبة وهند الفايز. وبذلك ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في المجلس السابع عشر إلى ١٢٪. [٣] وهذه هي اول مرة تتمكن فيها ثلاث مرشحات من الفوز عبر التنافس الحر.

ترشح المرأة وتمثيلها في المجلس النيابي الثامن عشر ٢٠١٦

أجريت هذه الانتخابات بموجب نظام انتخابي جديد يقوم على القائمة النسبية المفتوحة، وبموجب هذا النظام تنافس في الانتخابات ١٢٥٢ مرشحاً، من ضمنهم ٢٥٢ مرشحة توزعن على ٢١٨ قائمة، أي ما نسبته ٢٠.١٪ من العدد الكلي للمرشحين بنسبة تجاوزت ال ٧٪ عن الانتخابات السابقة، في حين خلت ثمانية قوائم من أي تمثيل للمرأة أي ما نسبته ٣٪ ليصبح مجموع القوائم ٢٢٦ قائمة.

وقد بلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ١٤٩٢٤٠٠ ناخب (٤٨ ٪ اناث) ووصلت نسبة المقترعين إلى من يحق لهم الاقتراع ٣٦،١٪. (الجريدة الرسمية العدد٥٤٢٥ تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٨)، وقد حصلت المرشحات على ما يقارب ٢٦٦ ألف صوت، ترجمت إلى خمسة عشر مقعداً من خلال المقاعد المخصصة للمرأة بنسبة تمثيل وصلت إلى ١١.٥٪، وخمسة مقاعد على التنافس الحر بنسبة تمثيل وصلت إلى ٣.٨٪، والفائزات على مقاعد الكوتا هم ديمه طهبوب، وانتصار وحجازي، وهيا حسين، ومنال الضمور، وابتسام النوافلة، وحياه مسيمي، وريم أبو دلبوح، وإنصاف الخوالدة، ومرام الحصية،

(١) قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢.

(٢) التقرير العام للانتخابات النيابية لعام ٢١٠٣.

(٣) المرجع السابق.

ووفاء بني مصطفى، ومنتهى البعول، وعليا أبو هليل، وزينب الزبيدي، ورسميه الكعابنة، وشاهه أبو شوشه. أما الفائزات عبر التنافس الحر: فضية أبو قدورة عن دائرة البلقاء، ورندة الشعار وصباح الشعار عن دائرة الكرك، وصفاء المومني عن عجلون، وهدى العتوم عن جرش. (١)

وبذلك ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في المجلس الثامن عشر إلى أعلى مستوى في المجالس النيابية حيث بلغت ١٥.٣٨٪ بزيادة نسبتها ٣٪ عن المجلس الأسبق، والأعلى منذ عام ١٩٨٩، انظر جدول رقم (٢).

بناء على كل ما سبق، فقد وجدت الدراسة في هذا الجزء أن هناك تطورات فارقة خلال الدورات الانتخابية الثمانية التي اجريت في الأردن منذ عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠١٦ سواء على صعيد تطور التشريعات الانتخابية بتخصيص مقاعد للمرأة في مجلس النواب او على صعيد ارتفاع نسبة ترشح المرأة ونسبة تمثيلها في المجالس النيابية، حيث شهدت هذه النسب تناميا مستمرا منذ انتخابات عام ١٩٩٧، بالإضافة إلى استمرار تمكن المرأة من الفوز بمقاعد عبر التنافس الحر. (انظر الجدول رقم: ٢).

جدول(٢) جدول يبين تطور ترشح المرأة ونسبة تمثيلها

الدورة الانتخابية	عدد المرشحات	المقاعد المخصصة للمرأة	نسبة ترشح المرأة	نسبة تمثيل المرأة
١٩٨٩	١٢	٠	٪١.٨٥	صفر
١٩٩٣	٣	٠	٪٠.٥٦	٪١،٢٥
١٩٩٧	١٧	٠	٪٣.٢٣	صفر
٢٠٠٣	٥٤	٦	٪٦.٦٧	٪٥.٥
٢٠٠٧	١٩٩	٦	٪٢٢.٥	٪٦.٦
٢٠١٠	١٣٤	١٢	٪١٧.٦	٪١٠.٨
٢٠١٣	١٩١	١٥	٪١٣.٢٥	٪١٢
٢٠١٦	٢٥٢	١٥	٪٢٠.١	٪١٥.٣

(جدول من إعداد الباحث)

(١) التقرير العام للانتخابات النيابية لعام ٢١٠٦.

يلاحظ من خلال الجدول أنه مع العمل بموجب نظام المقاعد المخصصة للمرأة في المجالس النيابية منذ عام ٢٠٠٣ أن نسبة ترشح المرأة ونسبة تمثيلها قد أخذت بالارتفاع المستمر.

المبحث الثاني: أثر الأحـــزاب الســـياسية على ترشح المرأة وتمثيلهـــا في المجالـــس النيابية ١٩٨٩-٢٠١٦

تأتي دراسة أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة وتمثيلها من ضمن طبيعة وظائف الأحزاب السياسية التي تختلف وفق للأنظمة السياسية، وفي هذا الصدد يصنف البعض وظائف الأحزاب السياسية وفق تواجدها في أنظمة ديموقراطية أو ديكتاتورية ففي النظام الديمقراطي، يمارس الحزب ثلاثة وظائف أساسية: مراقبة السلطة التنفيذية، تمثيل المصالح، اجتذاب المرشحين والأعضاء. وفي الشمولي، للحزب وظيفتان: الحفاظ على صلابة وتضامن المجموعة المكونة له، ودور الأشراف والإدارة.[١]

وتتنوع داخل كل نظام وظائف وأدوار الأحزاب السياسية لتشمل العديد من الجوانب وفي مجال الدراسة وبحدود علاقة الأحزاب بالانتخابات يشير فيليب برو إلى عدة وظائف أساسية للأحزاب السياسية منها[٢] :

أولا: الأحزاب كآلية انتخابية ويعد هذا الدور الأكثر وضوحا لنشاط الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية التعددية، بحيث تعمل الأحزاب في هذا الإطار على انتقاء المرشحين للانتخابات (الوطنية والمحلية) وتعد هذه أهم وظيفة لها، وتتنوع إجراءات انتقاء المرشحين بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي للأعضاء حقوقا متفاوتة الاتساع؛ إذ تكون تلك الإجراءات محددة بدقة في الأنظمة الداخلية للأحزاب ذات البنية القوية في حين تكون بطرق اختيار شكلية تصادق عليها القيادة في أحزاب الأطر ونقابات المنتخبين.

ثانيا: "تعبئة الدعم" بغية توفير أفضل الشروط للمعترك الانتخابي، وهنا تبدو قوة التنظيم الحزبي من حيث التدعيم المادي الخاص بالحزب للمرشح، فضلا عن الإعانات الاستثنائية التي تجمع أثناء الحملة الانتخابية، والنشاطات الدعائية كتوزيع المنشورات والصحف والملصقات وغيرها.

ولا تتأثر الأحزاب في تشكيل وظائفها وأدوارها وأثرها بالنظم السياسية فحسب وإنما يتأثر حدود دورها وأثرها في الانتخابات أيضاً بالنظم الانتخابية، ففي ظل نظم التمثيل النسبي تحرص الأحزاب على أن تكون قوائم مرشحيها في الدائرة الانتخابية الواحدة ممثلة لفئات متعددة من المجتمع، حتى تحظى

(١) كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، ص ص ٧٨-٨٤

(٢) برو، علم الاجتماع السياسي، ص ص٣٧٥ - ٣٨٧.

بقبول أوسع بين فئات الناخبين، وتجنبا لظهورها في موقف التمييز من جهة أخرى. وبالتالي توفر حوافز أكبر للأحزاب كي تشمل عدداً أكبر من النساء بين مرشحيها لجذب قاعدة أوسع من دعم الناخبين. وهذا ينطبق إلى حد ما ايضا على القوائم غير الحزبية. كما تسمح قوائم المرشحين بتعزيز احتمال أن تستجيب الأحزاب بشكل متزايد إلى الحركات النسوية أو جهود الضغط ضمن الحزب وعلى مستوى هيئة الناخبين الأوسع. (١)

في المقابل، فإن نظم انتخاب الأغلبية يكون فيها مرشح واحد فقط للحزب في الدائرة الواحدة، مرشح يتطلب أن يحصل على أكبر عدد من الأصوات – وأحيانا على أغلبية هذه الأصوات – للفوز، وهو أمر يجبر الأحزاب على إعلاء هدف حصد الأصوات على هدف تمثيل مرشحيها لأكبر عدد من فئات المجتمع. ولذلك تعمل مثل هذه النظم على توفير حوافز أقل بالنسبة للأحزاب في ترويجها للمرأة إذا اعتبر أن المرشح الذكر يعظم فرص الحزب في الفوز بمقعد واحد في الانتخابات في دائرة انتخابية معينة. (٢)

عمليا يصعب حصر أثر النظم الانتخابية وما يرتبط بها من جوانب قياسية (معادلات الاحتساب نوع النظام الانتخابي نظام تقسيم الدوائر وغيرها) على دور الأحزاب في الانتخابات، فكلها عوامل تلعب دوراً أساسياً في الترشيحات.

وتسعى هذه الدراسة في هذا الجزء إلى تناول أثر الأحزاب السياسية على زيادة نسبة ترشح المرأة وتمثيلها في المجالس النيابية، وذلك من خلال رصد ومتابعة ترشيح الأحزاب في كافة الدورات الانتخابية للمرأة عبر قوائمها الانتخابية أو بشكل فردي، وزيادة فرصها في المنافسة. كما سيتم تناول أثر الأحزاب السياسية على إقرار نظام كوتا المرأة وزيادة عدد المقاعد المخصصة لها.

المطلب الاول: أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات ونسبة تمثيلها

تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية شاركت في الدورات الانتخابية الثمانية التي أُجريت منذ عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠١٦ مما سيساعد على تتبع أثر هذه الأحزاب على ترشح المرأة وتمثيلها وفق كل دورة انتخابية.

(١) حسن، النظم الانتخابية دراسة، ص ص ٧٤-٧٦.

(٢) دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات، ٢٠١٢.

الأحزاب السياسية والمرأة في انتخابات المجلس النيابي الحادي عشر ١٩٨٩

جرت انتخابات عام ١٩٨٩ ضمن ظروف قانونية لم تكن أقرت خلالها المشاركة الرسمية للأحزاب في الانتخابات، ورغم ذلك يمكن الإشارة إلى ثلاث تيارات رئيسية تنافست على الساحة الانتخابية، هي: التيار الإسلامي حيث رشحت جماعة الإخوان المسلمين كتلة من ست وعشرين شخصاً من قياديي الجماعة، والثاني التيار القومي اليساري والثالث التيار المحافظ [١].

وقد أظهرت نتائج الانتخابات حصول التيار الإسلامي على (٣٢) مقعداً أي ما نسبته ٤٠٪ من المقاعد، وحصول المنتمين إلى التيار القومي واليساري على ١٣ مقعداً بنسبة ١٦.٣٪، وحصول المستقلون على ٣٥ مقعداً، مشكلين ما نسبته ٤٣.٧٪ [٢].

وقد شاركت في هذه الانتخابات ١٢ مرشحة بصفة مستقلة، ورغم أن بعض المرشحات كن ذوات انتماءات حزبية، إلا أن الأحزاب التي شاركت في هذه الانتخابات لم تتبنَّ ترشيح أي سيدة سواء من خلال قوائمها أو بشكل فردي [٣]. وبعدم فوز أي مرشحة، ينتفي أي أثر للأحزاب في هذه الانتخابات على نسبة تمثيل المرأة في المجلس النيابي الحادي عشر.

الأحزاب السياسية والمرأة في انتخابات المجلس النيابي الثاني عشر ١٩٩٣

تعتبر انتخابات عام ١٩٩٣ أول انتخابات تشارك فيها الأحزاب السياسية بصورة رسمية وعلنية بعد صدور قانون الأحزاب عام ١٩٩٢. وقد شارك عشرون حزباً في الانتخابات، قسم منها تقدم كجبهة العمل الإسلامي وبعض الأحزاب اليسارية والقومية بقوائم لمرشحيهم، والقسم الآخر من الأحزاب الوسطية والمحافظة فضلت خوض الانتخابات من خلال مرشحين دون الإعلان عن صفتهم الحزبية.[٤]

وقد أظهرت نتائج الانتخابات فوز المرشحين المنتمين إلى أحزاب سياسية وليس المرشحين عنها بصفة حزبية بسبعة وثلاثين مقعداً من أصل ثمانين مقعد بنسبة وصلت إلى ٤٦.٢٪ من إجمالي مقاعد المجلس النيابي بزيادة قدرها ٣.٥٪ عن المجلس السابق، مع تراجع عدد ممثلي التيارات والأحزاب الإسلامية والقومية واليسارية أمام ارتفاع عدد ممثلي أحزاب الوسط [٥].

(١) الحوراني، الأحزاب السياسية الأردنية، ص ٣٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الشقران، "الحركة الإسلامية والتحول الديمقراطي في الأردن، ص ص ٦٢٢ – ٦٢٣.

(٤) السليّم، ٢٠١٩، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(5)Abla M. Amawi "The 1993 Election in Quarterly (ASO), pp 24-26.

وعلى صعيد الأحزاب والمرأة فقد شهدت هذه الانتخابات تراجع عدد المرشحات إلى ثلاثة، وجميعهن تقدمن للترشح بصفة مستقلة، إذ لم يتقدم أي حزب سياسي بإدراج أي مرشحة ضمن قوائمه الانتخابية، ولم يتبنَّ دعم أي مرشحة، بما فيهن المرشحة الفائزة عن مقعد الأقليات (الشيشان والشركس). [١]

الأحزاب السياسية والمرأة في انتخابات المجلس النيابي الثالث عشر ١٩٩٧

تميزت هذه المرحلة بانقسام بشأن الموقف من المشاركة في الانتخابات، حيث برزت دعوات لمقاطعة الانتخابات، وقد انضم إليها اتحاد المرأة الأردنية، وذلك على خلفية آثار تطبيق نظام الصوت الواحد على مشاركة الأحزاب والمرأة في الانتخابات. [٢]

أما على صعيد مشاركة الأحزاب والمرأة في هذه الانتخابات فقد تبلورت في اتجاهين: الأول، مقاطعة بعض الأحزاب لهذه الانتخابات وفي مقدمتها حزب جبهة العمل الإسلامي. والثاني ارتفاع عدد المرشحات إلى ١٧ مرشحة من ضمنهن مرشحتان على أساس حزبي [٣] مشكلات ما نسبته ١١٪ من عدد المرشحات البالغة نسبتها ٣٪ وما نسبته ٠،٣٨٪ من العدد الكلي للمرشحين.

أما بالنسبة إلى الأحزاب التي شاركت في هذه الانتخابات فقد أخذت اتجاهين: الأول، أحزاب تقدم مرشحوها بصفة مستقلة، والثاني أحزاب تقدمت رسمياً بمرشحين عنها وعددها خمسة، حيث تقدم الحزب الوطني الدستوري بقائمة من أحد عشر مرشحاً وسمح لأعضائه بالتقدم للترشح بصورة فردية. وتقدم الحزب الشيوعي الأردني بمرشحة واحدة هي أملى نفاع، وكذلك حزب التيار الوطني تقدم بمرشحة واحدة دعد سلطان، وتقدم حزب الأرض العربية بمرشح واحد، وتبنَّ حزب البعث العربي الاشتراكي رسمياً ترشيح اثنين من أعضائه، وأعلن دعمه لترشيح ثلاثة آخرين. وعلى الرغم من قوة منافسة إحدى المرشحات الحزبيات، فإن حزبها لم يتمكن من زيادة فرصها بالفوز في الانتخابات. [٤]

وبناء على ذلك، شهدت هذه الانتخابات أول محاولة للأحزاب السياسية الأردنية لدعم مرشحات حزبيا، في حين غاب أي أثر للأحزاب على نسبة تمثيل المرأة في هذا المجلس حيث لم تفز أي مرشحة بمقعد نيابي.

(١) الحوراني، الأحزاب السياسية الأردنية، ص ٣٢.
(٢) الحوراني، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية لعام ١٩٩٧ص ٣٤٧-٣٥٠.
(٣) سعيد، النساء الفلسطينيات والانتخابات، ص ٨٨.
(٤) حماد، مرجع سابق، ص، ٣٣٨، ص ٣٥٢-٣٥٣، ص٣٥٧، ص ٣٨٤.

الأحزاب السياسية والمرأة في انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر ٢٠٠٣

أجريت انتخابات عام ٢٠٠٣، وفق قانون الانتخاب رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، الذي تضمن تخصيص ستة مقاعد في المجلس النيابي للمرأة (كوتا)، وقد شهدت هذه الانتخابات ارتفاعا في عدد المرشحات وصل إلى (٥٤) مرشحة في ٢٧ دائرة انتخابية، بينهن أربع مرشحات ترشحن عن أحزاب سياسية [١]، وقد فازت إحدى المرشحات عن حزب جبهة العمل الإسلامي من خلال مقاعد كوتا المرأة، وهي المرشحة الوحيدة ضمن قوائم الحزب. وبفوز ست مرشحات أصبحت نسبة تمثيل المرأة في المجلس ٥،٥٪.

وطبقاً لنتائج الانتخابات فقد فاز ٣٣ مرشحا ينتمون إلى أحزاب سياسية، مشكلين ما نسبته ٣٠٪ من أعضاء مجلس النواب، وقد حصل ممثلو جبهة العمل الإسلامي على ١٧ مقعداً، فيما حصل الحزب الوطني الدستوري على ١١ مقعدا، وحصل مرشحون ينتمون إلى ثلاثة أحزاب أخرى على خمسة مقاعد، فيما فشلت خمسة أحزاب من الفوز بأي مقعد نيابي. [٢]

وبالعودة إلى ارتفاع عدد المرشحات في هذه الانتخابات ترجح الدراسة إلى أن هذا الارتفاع جاء مقرونا مع تطبيق نظام كوتا المرأة، وأن إسهام الأحزاب جاء متواضعاً، فمن ناحية، تعتبر هذه المرة الأولى التي يبادر فيها حزب جبهة العمل الإسلامي إلى ترشيح سيدة ضمن قوائمه للانتخابات، في الوقت الذي كان يمكن للحزب أن يقوم بترشيح ودعم عدد أكبر من النساء،[٣] ومن ناحية ثانية خاضت بعض المرشحات ذات الانتماءات الحزبية هذه الانتخابات بصفة مستقلة، ومن ناحية ثالثة فإن مجموع ما قدمته الأحزاب من مرشحات لم تتجاوز نسبته ٠،٥٢٪ من المجموع الكلي للمرشحات البالغ نسبتها ٧٪ .

أما فيما يتعلق بزيادة نسبة تمثيل المرأة تشير الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة تمثيل المرأة إلى ٥,٥٪ يعود لتطبيق نظام الكوتا وهي النسبة المخصصة لهذه المقاعد، إذ لم تتمكن أي مرشحة من الفوز عبر التنافس الحر. ولذلك لم يكن للأحزاب أثراً فارقاً في نسبة تمثيل المرأة، باستثناء أن مرشحة حزب جبهة العمل الإسلامي التي فازت بأحد مقاعد الكوتا حظيت بدعم حزبها وزيادة فرصها بالتنافس.

(١) الحوراني، المرشد إلى مجلس الأمة الأردني، ص١٩، ص ٢٨، ص٣١-٣٧ ص ٣٩، ص ١٩٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) غرايبة، الحركة الإسلامية في الأردن، ص ٣٢.

الأحزاب السياسية والمرأة في انتخابات المجلس النيابي الخامس عشر ٢٠٠٧

شكلت انتخابات مجلس النواب الخامس عشر نقلة نوعية في مشاركة المرأة، سواء من حيث ارتفاع عدد المرشحات إلى (١٩٩) مرشحة بنسبة وصلت إلى (٢٢.٥٪) من العدد الكلي للمرشحين، أو من حيث فوز أول مرشحة وهي فلك الجمعاني في الانتخابات عبر التنافس الحر، وبذلك ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في المجلس النيابي إلى (٦.٣٦٪) متجاوزة لأول مرة الحد الأدنى لنسبة تمثيل المرأة من خلال المقاعد المخصصة. (١)

وفيما يتعلق بمشاركة الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات وأثرها على ترشح المرأة وتمثيلها في المجلس النيابي، فقد بلغ عدد المرشحين عن جبهة العمل الإسلامي (22) مرشحا بينهم مرشحة واحدة هي حياة المسيمي ، وقد تمكن (٦) مرشحين منهم من الفوز. في حين بلغ عدد مرشحي التيار الوطني الديمقراطي (٧) مرشحين من ضمنهم مرشحة واحدة يسرى ماضي وهو ائتلاف سياسي ضم حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، الحزب الشيوعي الأردني، حزب البعث العربي التقدمي، والحزب العربي الأردني، ولم يحالف الحظ أياً من المرشحين السبعة. وكان التيار الوطني الديمقراطي قرر دعم حوالي ١٠ مرشحين من المحسوبين على الاتجاه الديمقراطي ولم يعلن عن أسمائهم. ما عدا ذلك لم تعلن الأحزاب الأخرى بمختلف تياراتها القومية اليسارية والإسلامية والوسطية عن ترشيحات رسمية. لكنها تركت لأعضائها حرية ترشيح أنفسهم بصفة فردية كمستقلين. ومن بين هؤلاء المرشحين الذين لديهم صلات حزبية، هناك ٣ مرشحين ذوي صلة بحزب الرسالة، من ضمنهم مرشحتان دلال الفاعوري، وخولة المعاني، وهناك ٨ مرشحين أيضاً ذوي صلة بحزب الوسط الإسلامي منهم مرشحتان هما: رويدا الريالات، وعجايب هديرس. (٢)

وفي محاولة تفسير ارتفاع نسبة ترشح المرأة ترى الدراسة أن أثر الأحزاب على ترشح المرأة كان محدوداً، فقد بلغ مجموع المرشحات الحزبيات في هذه الانتخابات ست مرشحات أي ما نسبته ٠،٦٧ % من المجموع الكلي للمرشحات البالغ نسبته ٣٪. أما فيما يتعلق بارتفاع نسبة تمثيل المرأة في هذا المجلس إلى ٦،٦٪ بحصول المرشحة فلك الجمعاني على مقعد خارج إطار مقاعد الكوتا وعبر التنافس الحر، ترى الدراسة أيضاً أنه لا أثر للأحزاب على هذا الارتفاع، لكون المرشحة الفائزة لم تحظَ بدعم أي حزب سياسي ولم تترشح من خلال الأحزاب.

(١) السليّم (تليلان)، ٢٠١٩، مرجع سابق، ص١٩١.

(٢) أبو رمان، خارطة المجلس النيابي الخامس عشر،٢٠٠٧.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يكون بين الفائزات من خلال المقاعد المخصصة للمرأة مرشحات ذوات انتماء حزبي إلا أن ذلك لا يغير من غياب أثر الأحزاب على نسبة تمثيل المرأة، فمن ناحية لا يسهم الفوز من خلال الكوتا في رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس خارج النسبة المخصصة للكوتا، ومن ناحية ثانية كان ترشحهن بصفة شخصية وليس بصفة حزبية معلنة.

كما أن هذه هي المرة الثانية التي يتبنى حزب جبهة العمل الإسلامي ترشيح سيدة واحدة فقط ضمن قائمته، وربما يشير ذلك إلى ضعف اهتمام الأحزاب بشكل عام بقضية تمثيل المرأة رغم تخصيص مقاعد لها أو لإدراكها لضعف القدرة التنافسية للمرشحات أمام المرشحين.

الأحزاب السياسية والمرأة في انتخابات المجلس النيابي السادس عشر ٢٠١٠م

أجريت هذه الانتخابات وفق قانون انتخاب ارتفع بموجبه عدد المقاعد المخصصة للكوتا من ستة مقاعد إلى ١٢ مقعداً، لترتفع نسبة تمثيلها في المجلس إلى ١٠٪. [١] وقد ترشحت (١٣٤) سيدة من أصل (٧٦٣) مرشحاً ومرشحة بنسبة وصلت إلى (١٧.٦٪)، ولم تتمكن سوى مرشحة واحدة من الفوز بالتنافس الحر وهي السيدة ريم بدران، في حين فازت (١٢) مرشحة من خلال المقاعد المخصصة للكوتا النسائية. [٢]

أما على صعيد مشاركة الأحزاب في هذه الانتخابات وعلاقتها بنتائج المرأة فيها ونسبة ترشحها فيمكن رصد اتجاهين: الأول، مقاطعة حزب جبهة العمل الإسلامي للانتخابات، والثاني مشاركة خمسة احزاب بصورة معلنة وهي: التيار الوطني والجبهة الأردنية الموحدة والمجلس الوطني للتنسيق الحزبي، وحزب الوسط الإسلامي وحزب الرسالة. وقد أعلنت هذه الأحزاب عن دعمها لترشيح ٨٦ مرشحا، من بينهم ١٧ امرأة، أي ما نسبته ١٢،٦٪ من العدد الكلي للمرشحات وما نسبته ٢،٢٪ من العدد الكلي للمرشحين. وقد تمكنت أمين عام حزب الشعب الديمقراطي عبلة أبو علبة وناريمان الروسان التي تنتمي إلى حزب التيار الوطني من الفوز بمقاعد من خلال نظام كوتا المرأة.

وفي محاولة لتفسير محافظة نسبة ترشح المرأة على مستوى مرتفع في هذه الانتخابات، تشير الدراسة إلى أن هذا الارتفاع جاء مقرونا بارتفاع عدد المقاعد المخصصة للمرأة من ٥.٥٪ إلى ١٠٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب، وبواقع مقعد لكل محافظة. كما رصدت الدراسة في هذه الانتخابات تطورا لأثر الأحزاب على ترشح المرأة من خلال ارتفاع نسبة ما شكلته مرشحات الأحزاب من نسبة وصلت إلى ١٢،٦٪ من العدد الكلي للمرشحات.

(١) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٩) لسنة ٢٠١٠.

(٢) حسين الخزاعي، مرجع سابق، ص ص ٢٩١-٢٩٢.

أما فيما يتعلق بزيادة نسبة تمثيل المرأة في هذا المجلس، تشير الدراسة إلى أن هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع نسبة المقاعد المخصصة في المجلس إلى ١٠٪، فمن ناحية لم يضف فوز المرشحتين الحزبيتين من خلال نظام الكوتا أي زيادة على ما تمثله نسبة المقاعد المخصصة للمرأة في المجلس، ومن ناحية ثانية لم تحظَ المرشحة ريم بدران التي حجزت مقعدها من خلال التنافس الحر، على أي دعم حزبي كما أنها لم تكن مرشحة لأي من الأحزاب السياسية. وبالتالي لم يكن هناك أثرٌ فارقٌ للأحزاب على ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في المجلس النيابي السادس عشر.

الأحزاب السياسية والمرأة في انتخابات المجلس النيابي السابع عشر ٢٠١٣

جرت الانتخابات النيابية للمجلس السابع عشر وفق نظام انتخابي مختلط، وبموجبه منح الناخب صوتين: صوت للدائرة المحلية وصوت للدائرة العامة (نظام القوائم النسبية المغلقة).

وقد بلغت نسبة ترشح المرأة في الدائرتين العامة والمحلية ١٣.٢٥٪ موزعة إلى ٧.٢٥٪ في الدوائر المحلية، و٦٪ في الدائرة العامة، وبانخفاض عام وصل إلى نحو ٤٪ عن الانتخابات السابقة. بالمقابل ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في المجلس النيابي لتصل إلى ١٢٪ بفوز ثلاث مرشحات من خلال التنافس الحر. [١]

أما على صعيد مشاركة الأحزاب في هذه الانتخابات، فيمكن رصدها من خلال اتجاهين: الأول، الدوائر المحلية على مستوى المحافظات، وفيها غلب على المرشحات المنتميات إلى أحزاب سياسية الترشح بصفتهم الاجتماعية ومن خلال القواعد الاجتماعية، وليس بصفة حزبية معلنة. وبلغ عدد المرشحات الحزبيات في هذه الدوائر ٦ مرشحات عن حزب الشعب الديمقراطي وحزب التيار الوطني وحزب الوسط الإسلامي وحزب الجبهة الأردنية الموحدة. والاتجاه الثاني، الدائرة العامة من خلال القوائم النسبية المغلقة، وفي هذه الدائرة شاركت عشرة أحزاب بقوائم حملت أسمائها أو أعلنت عنها، ومن ضمنها قائمة ائتلافية لأحزاب اليسار، ووفق هذه القوائم، بلغ عدد مرشحي كافة الأحزاب ١٨٢ مرشحاً من ضمنهم ١٣ مرشحة فقط، أي ما نسبته ٧.١٪، وبنسبة بلغت ١٥٪ من إجمالي عدد المرشحات البالغ ٨٦ مرشحة في كافة القوائم الحزبية وغير الحزبية البالغ عددها ٦١ قائمة. [٢] (انظر الجدول رقم :٢)

(١) التقرير العام للانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣.

(٢) التقرير العام للانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣.

وبناء على ما سبق، يمكن رصد أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة وتمثيلها في المجلس السابع عشر كما يلي:

بلغت النسبة العامة لترشح المرأة في الدائرتين المحلية والعامة ١٣.٢٥٪ من إجمالي عدد المرشحين، وقد شكلت نسبة مساهمة المرشحات عن الأحزاب فيها من خلال الدائرة العامة ٦.٨٪ وما نسبته ٣،١٪ من خلال الدوائر المحلية.

أما فيما يتعلق بارتفاع نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب إلى ١٢٪ بفوز ثلاث مرشحات من خلال التنافس الحر بالإضافة إلى المرشحات الفائزات عن المقاعد المخصصة للمرأة، تشير الدراسة، إلى أن غالبية المرشحات المنتميات إلى احزاب سياسية قد شاركن الدوائر المحلية بصفة شخصية واجتماعية وليست حزبية، مثل إنصاف الخوالدة ونعايم العجارمة وتمام الرياطي، وفاطمة أبو عبطة ووفاء بني مصطفى وشاهه العمارين[١]، وهؤلاء جمعيا فزن من خلال المقاعد المخصصة للمرأة في المجلس النيابي أي ضمن نسبة تمثيل هذه المقاعد، وبالتالي لم يضف فوزهن أي زيادة على نسبة تمثيل المرأة العام.

أما فيما يتعلق بالفائزات عبر التنافس الحر وعددهن ثلاث مرشحات، فقد تمكنت احداهن من الفوز من خلال الدائرة الانتخابية العامة وهي رولا الحروب التي قامت بتشكيل قائمة وحصدت أعلى الأصوات ضمن القوائم المترشحة، وهي قائمة ليست حزبية ولم تحظ بأي بدعم حزبي معلن.[٢]

كما تمكنت مرشحتان من الفوز في الدوائر المحلية عبر التنافس الحر وهما مريم اللوزي التي لم تترشح عن أي حزب سياسي ولم يعلن أي حزب دعمه لها بصورة معلنة، ووفاء بني مصطفى التي تنتمي إلى حزب التيار الوطني، لكنها خاضت الانتخابات من خلال قواعدها الاجتماعية وليس بصفة حزبية، مستفيدة من ميزة كونها نائباً في المجلس السابق. [٣] وحتى لو تم اعتبارها مرشحة حزبية فإن نسبة إسهام الأحزاب تصبح بحدود نسبة ٠.٦٦٪ وهي نسبة متواضعة للغاية.

وفي قراءة لوضع المرأة وترتيبها في القوائم الحزبية يمكن ملاحظة موقف الأحزاب العميق من ترشح المرأة وتمثيلها في المجالس النيابية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

(١) أبو علبة، مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية، ص ص٩-١٠.

(٢) مقابلة شخصية مع المرشحة رولا الحروب،٢٠١٨.

(٣) أبو علبة، مرجع سابق، ص ص٩-١٠.

الجدول (٣) المرأة في القوائم الحزبية

اسم الحزب	عدد المرشحات	العدد الكلي لأعضاء القائمة	ترتيب المرشحات في القائمة
الجبهة الأردنية الموحدة	٢	٢٧	٢٥+٦
التيار الوطني	٢	٢٢	١٣+١٢
حزب الوسط الإسلامي	٢	٢٣	٢٣+٩
حزب الاتحاد الوطني	٢	٢٦	٢١+١٨
حزب الرسالة	٢	٢٠	١١+٩
ائتلاف احزاب اليسار	١	١٤	١
حزب العدالة	١	٩	٥
حزب دعاء	١	٩	٨
حزب الرفاة	٠	١٢	٠
حزب العمل الوطني	٠	٢٠	٠

(جدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير الهيئة المستقلة للانتخاب)

أولاً: جاء ترتيب المرأة داخل القائمة في مواقع متأخرة ولا تحظى بموجب نظام الاحتساب المعمول به بفرصة للمنافسة، حيث أن أعلى قائمة بعدد الأصوات حصلت على مقعدين ذهبت لأول إسمين من حيث الترتيب في القائمة.

ثانياً: لم تتمكن أي مرشحة من الفوز من خلال القوائم الحزبية رغم أن المرشحة عبلة أبو علبة جاءت في الترتيب واحد في قائمة ائتلاف أحزاب اليسار.

ثالثاً: سجلت أعلى القوائم الحزبية وجود مرشحتين فقط والباقي ذكور، علماً بأن الحد الأعلى للقائمة هو ٢٧ والحد الأدنى هو ٩، وأن أغلب القوائم لم تستكمل حصتها كاملة من عدد الأعضاء، فيما غابت المرأة كلياً من قائمتين حزبيتين، وبلغت نسبة المرأة في القوائم الحزبية ١٥٪ من عدد أعضائها.

وفي محاولة تفسير انخفاض مستوى ترشح المرأة في الدائرة العامة مقارنة بترشحها عبر الدوائر المحلية، فإن الدراسة تشير إلى عدة أسباب من أهمها:

- أن نظام كوتا المرأة ربط بالدوائر المحلية ولم يربط بالدائرة الانتخابية العامة.

- لم يتضمن القانون أي معايير أو شروط لترشح المرأة في إطار القائمة النسبية المغلقة، مثل وجود حد أدنى لنسبة عدد المرشحات في القائمة أو أن يشترط ترتيباً محدداً لها داخل القائمة.
- تفضيل القائمين على تشكيل القوائم بما فيها القوائم الحزبية للمرشحين الرجال على حساب المرشحات لقدرة المرشحين الرجال على جلب أصوات أكثر للقائمة.

الأحزاب السياسية والمرأة في انتخابات المجلس النيابي الثامن عشر ٢٠١٦

جرت انتخابات المجلس النيابي الثامن عشر وفق نظام القائمة النسبية المفتوحة، وكما رصدت الدراسة في الجزء الأول فقد تميزت هذه الانتخابات بأمرين: الأول، ارتفاع نسبة ترشح المرأة حيث وصل إلى ٢٠.١٪ من العدد الكلي للمرشحين بنسبة تجاوزت الـ ٧٪ عن الانتخابات السابقة. والثاني، ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في المجلس النيابي الثامن عشر حيث وصل إلى ١٥.٣٪، إذ تمكنت عشرون مرشحة من الفوز بعشرين مقعدا، خمسة عشر مقعدا من خلال كوتا المرأة بنسبة ١١.٥٪، وخمسة مقاعد من خلال التنافس الحر بنسبة ٣.٨٪ وهي أعلى نسبة تمثيل للمرأة منذ عام ١٩٨٩.

أما فيما يتعلق بمشاركة الأحزاب في هذه الانتخابات وأثرها على ارتفاع هذه النسب، تشير الدراسة، أنه على الرغم من إعلان حوالي٤٢ حزبا عن نيتها المشاركة ترشيحاً واقتراعاً ودعم مرشحين ومرشحات في هذه الانتخابات، إلا أن غالبية من شارك منها فعليا لم يشارك بصفة حزبية باستثناء عدد قليل. (١)

وعلى ذلك فقد اخذت مشاركة الأحزاب في الترشح مسارين: الأول مسار معلن، الترشح من خلال قوائم حملت أسماء الأحزاب أو أعلنت عن دعمها، والمسار الثاني غير معلن حيث لم تعلن الأحزاب فيه عن مرشحيها ولم تحمل القوائم أسماء أحزابها.

في المسار الأول، شارك في هذه الانتخابات أربعة أحزاب بصورة علنية ورسمية وبقوائم حملت أسماء أحزابها، وضمت قوائمها عشرين مرشحة، وقد جاءت مشاركة ثلاثة منها متواضعة وهي: حزب الجبهة الأردنية الموحدة قائمة واحدة في الدائرة الثالثة/ عمان وضمت مرشحة واحدة هي المحامية رحاب القدومي، وحزب الأنصار في الدائرة الثالثة في إربد وضمت قائمته مرشحة واحدة هي آمنة شحادة، وحزب زمزم وضمت قائمته مرشحة واحدة هي ماجدة أبو حلوة في الدائرة الثانية في إربد. فيما كانت المشاركة الأوسع لحزب جبهة العمل الإسلامي بتسع عشر قائمة تحت اسم الإصلاح الوطني، وضمت قوائمه التي انتشرت في العديد من الدوائر الانتخابية سبع عشر مرشحة. وبذلك وصلت نسبة المرشحات على القوائم الحزبية المعلنة نحو ٧،٩٪ من العدد الكلي للمرشحات البالغ ٢٥٢ مرشحة.

(١) الحوراني، أزمة تمثيل، ٢٠١٦

وفيما أخفقت جميع المرشحات على قوائم الأحزاب الثلاثة الأولى، استطاعت ثلاث مرشحات من أصل سبعة عشر مرشحة على قوائم حزب جبهة العمل الإسلامي من الفوز، مرشحتين على مقاعد الكوتا وهما ديمه طهبوب في عمان وحياة المسيمي في الزرقاء، في حين فازت المرشح الثالثة هدى العتوم من خلال التنافس الحر في جرش.

وفي المسار الثاني، أعلنت أحزاب أنها ستشارك في الانتخابات من خلال ترشيح عدد من أعضائه، إلا أنها لم تقدم قوائم بأسمائها وفضلت المشاركة من خلال قوائم ائتلافية مع مرشحين آخرين، حيث رشحت أحزاب اليسار في قوائم تحالفية لم تحمل أسمائها ١٢ مرشحاً من بينهم مرشحتان، وكذلك أعلن حزب الوسط الإسلامي ترشيحه ستة عشر مرشحاُ من بينهم سيدة واحدة فقط، من خلال قوائم تحالفية لا تحمل اسم الحزب ومن خلال ثقلهم الاجتماعي وليس الحزبي[١]. وترشحت الدكتورة رولا الحروب أمين عام حزب الأردن أقوى في الانتخابات من خلال قائمة تحالفية مع عدد من أعضاء حزب زمزم حملت اسم صوت الحق، كما ترشحت عبلة أبو علبه أمين عام حزب حشد ضمن قائمة المشاركة والتجديد وهي واحدة من مرشحتي أحزاب اليسار، وأعلنت أنها مرشحه لحزبها في الانتخابات، وكذلك نولفر أبو اربيحة وهي عضوة قيادية في حزب التيار الوطني التي ترشحت ضمن قائمة النور. وجميعهن لم يحالفهن الحظ في الفوز.[٢]

وبذلك بلغ مجموع المرشحات الحزبيات ٢٥ مرشحة أي ما نسبته ٢٪ من نسبة ترشح المرأة إلى المجموع الكلي للمرشحين، وما نسبته ٩،٩٪ من إجمالي عدد المرشحات. وتعكس هذه النسبة أثر الأحزاب على نسبة ترشح المرأة في هذه الانتخابات.

وبالعودة إلى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة إلى ١٥.٣٪ وحصة الأحزاب منها، تشير الدراسة إلى أن مرشحة واحدة من الفائزات الخمسة عبر التنافس الحر، كانت مرشحة حزبية وهي هدى العتوم مرشحة حزب جبهة العمل الإسلامي، فيما الفائزات الأربعة وهن فضية أبو قدورة عن دائرة البلقاء، ورندة الشعار وصباح الشعار عن دائرة الكرك، وصفاء المومني عن عجلون، كنا مرشحات مستقلات ولم يعلن أي حزب ترشيح أو دعم أي واحدة منهم [٣]، وبذلك تصبح حصة الأحزاب المضافة إلى نسبة تمثيل المرأة تساوي ما يعادل ٠،٧٦٪ وهي النسبة التي تمثل فوز مرشحة حزبية واحدة في الانتخابات عبر التنافس الحر.

(١) المرجع السابق.

(٢) قوائم المرشحين، الهيئة المستقلة، ٢٠١٦

(٣) تقرير الهيئة المستقلة للانتخابات، ٢٠١٦.

وتشير الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في هذا المجلس لا تعود فقط إلى ارتفاع عدد الفائزات إلى خمسة من خلال التنافس الحر، وإنما أيضاً بسبب ارتفاع نسبة المقاعد المخصصة للمرأة من ١٠٪ إلى ١١،٣٪ بسبب تخفيض عدد مقاعد مجلس النواب من ١٥٠ إلى ١٣٠ مقعداً مع ثبات عدد المقاعد المخصصة للمرأة.

وتشير الدراسة إلى أن ارتفاع عدد الفائزات إلى خمسة في المجلس النيابي الثامن عشر جاء بالتزامن مع الأخذ بنظام التمثيل النسبي، وعدم اعتبار القانون ترشح المرأة ضمن الحد الأعلى لأعضاء القائمة، مما جعل من مصلحة كل قائمة ضم مرشحة لزيادة حصة القائمة من الأصوات دون أن يكون دخولها للقائمة على حساب المرشحين الذكور.

بالمحصلة فقد أظهرت نتائج الانتخابات وجود أثر محدود للأحزاب على ترشح المرأة في الانتخابات النيابية العامة [١]، وتراجعه إلى حد الصفر فيما يتعلق بأثر الأحزاب على زيادة نسبة تمثيل المرأة في المجلس النيابي خارج إطار المقاعد المخصصة لها، رغم بروز شخصيات نسائية في الأحزاب، ترشحن للانتخابات النيابية [٢]، إذ باستثناء الأثر المحدود لحزب جبهة العمل الإسلامي في زيادة فرص بعض المرشحات في الوصول إلى المجالس النيابية وخصوصاً في انتخابات عام ٢٠١٦ حيث تمكنت إحدى مرشحاته من الفوز عبر التنافس الحر وهذ هي المرة الاولى بالنسبة لكافة مرشحات الأحزاب، لم تتمكن باقي الأحزاب من ايصال مرشحة واحدة إلى المجالس النيابية من خلال قوائمها أو من خلال دعمها طيلة فترة الدراسة، وربما يعود ذلك إلى ضعف نفوذ الأحزاب الانتخابي في الحياة العامة، وتوقف نجاح المرشح الحزبي بالدرجة الأولى على نفوذه الشخصي أو الاجتماعي أو العشائري وطبيعة النظام الانتخابي المطبق.

(١) أبو رمان ،٢٠٠٣، مرجع سابق.

(٢) حماد، مرجع سابق، ص٣٥٢

جدول (٤) جدول تجميعي يبين تطور ترشح المرأة في الانتخابات ونسبة تمثيلها في مجلس النواب

السنة	عدد المرشحات	عدد المرشحات حزبيا من عدد المرشحات الكلي	عدد المرشحين الكلي	عدد المقاعد الكلي	المقاعد المخصصة للمرأة	نسبة ترشح المرأة	نسبة ترشح المرأة حزبيا إلى عدد المرشحات	نسبة ترشح المرأة حزبيا إلى عدد المرشحين الكلي	نسبة تمثيل المرأة	نسبة تمثيل المرأة حزبيا خارج الكوتا
١٩٨٩	١٢	صفر	٦٤٧	٨٠	٠	٪١.٨٥	صفر	صفر	صفر	صفر
١٩٩٣	٣	صفر	٥٣٤	٨٠	٠	٪٠.٥٦	صفر	صفر	٪١،٢٥	صفر
١٩٩٧	١٧	٢	٥٢٤	٨٠	٠	٪٣.٢٣	٪١١	٪٠،٣٨	صفر	صفر
٢٠٠٣	٥٤	٤	٧٦٥	١١٠	٦	٪٦.٦٧	٪٧	٪٠،٥٢	٪٥،٥	صفر
٢٠٠٧	١٩٩	٦	٨٨٥	١١٠	٦	٪٢٢،٥	٪٣	٪٠،٦٧	٪٦،٦	صفر
٢٠١٠	١٣٤	١٧	٧٦٣	١٢٠	١٢	٪١٧،٦	٪١٢،٦	٪٢،٢	٪١٠،٨	صفر
٢٠١٣	١٩١	١٩	١٤٢٥	١٥٠	١٥	١٣،٢٥ %	٪٩،٩	٪١،٣	٪١٢	صفر
٢٠١٦	٢٥٢	٢٥	١٢٥٢	١٣٠	١٥	٪٢٠،١	٪٩،٩	٪٢	٪١٥،٣	٪٠،٧٦

(الجدول من اعداد الباحث)

ثانيا: أثر الأحزاب على تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية (الكوتا)

على إثر تعثر وصول المرأة إلى المجالس النيابية خلال الدورات الانتخابية الثلاثة الأولى، جرى نقاش واسع منذ نهاية عام ١٩٨٩، للبحث عن آليات تضمن وصول المرأة إلى السلطة التشريعية. وقد تنامى النقاش عام ١٩٩٣ بعد التعديلات التي اجريت على قانون الانتخاب واعتماد نظام الصوت الواحد، ليأخذ هذا المجهود منحى جديداً من التركيز خلال عام ١٩٩٥، وقد شارك في هذا المجهود الذي استمر طيلة عقد التسعينيات مراكز دراسات ومؤسسات مجتمع مدني وفي مقدمتها الحركة النسوية ومؤسساتها، إلى أن صدر توجيه الملك عبد الله الثاني إلى رئيس الوزراء بالعمل على إصدار قانون انتخاب يسهم في تنمية الحياة السياسية والديمقراطية [١].

(١) الشرعة وغوانمة، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص ص٦٦٥- ٦٦٦.

وعلى أثر ذلك صدر قانون الانتخابات المؤقت رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣، المعدل لقانون الانتخاب رقم(٣٤) لعام ٢٠٠١، وقد تضمن تخصيص ستة مقاعد للمرأة في مجلس النواب (كوتا للنساء) مع الحفاظ على حقها في التنافس الحر. [١] ثم جرى زيادة المقاعد المخصصة للمرأة عام ٢٠١٠ إلى ١٢مقعدا، لترتفع إلى ١٥ مقعدا عام ٢٠١٢.

وفي هذا الجزء تسعى الدراسة لمعرفة أثر الأحزاب السياسية على تخصيص مقاعد للمرأة في قوانين الانتخاب. وذلك من خلال مواقفها في المحطات الرئيسية التي جرى فيها مناقشات واسعة حول قانون الانتخاب وكوتا المرأة.

وعلى صعيد المحطات الرئيسية التي شهدت مطالبات مركزه لتعديل قانون الانتخاب برزت محطتان واحدة عام ١٩٩٧ والثانية عام ٢٠١٥. في الأولى، لم تدرج الأحزاب السياسية التي قاطعت انتخابات عام ١٩٩٧ من أجل الضغط على الحكومة لتعديل قانون الانتخاب ضمن مطالبها في تعديل قانون الانتخاب أو إقرار قانون انتخاب جديد، ما يشير إلى تخصيص حصة للمرأة في المجالس النيابية، وذلك على الرغم من تضامن الاتحاد النسائي الأردني مع الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني التي أعلنت مقاطعتها لانتخابات عام ١٩٩٧ تأكيدا لرفضه لقانون الصوت الواحد الذي رأى الاتحاد فيه أنه يحد من فرص المرأة في التنافس [٢].

وفي المحطة الثانية عام ٢٠١٥ في إطار الاستعداد لإصدار قانون انتخاب جديد أجرت اللجنة القانونية في مجلس النواب نقاشا واسعا شاركت فيه مختلف شرائح المجتمع وقواه ومؤسساته ومن ضمنها الأحزاب السياسية، حول التعديلات المطلوبة على قانون الانتخاب المعروض على مجلس النواب، وفي هذه المحطة رفع ١٧ حزباً مذكرة مشتركة إلى اللجنة القانونية تتضمن التعديلات المقترحة من الأحزاب على قانون الانتخاب وقد خلت من أي طلب حول تعديل نظام المقاعد المخصصة للمرأة[٣].

وكانت نتائج استطلاع للرأي عام ١٩٩٦ حول موقف الأحزاب من قانون الانتخاب واقتراحاتها لتعديله قد أظهرت أن ٧٧٪ من الأحزاب السياسية القائمة، لا تؤيد إدخال تعديل على قانون الانتخاب يضمن حصة من المقاعد في المجالس النيابية للمرأة (الكوتا)

(١) الزعبي، أضواء قانونية على الكوتا،٢٠٠٤.

(٢) السليّم، ٢٠١٠، أثر مؤسسات المجتمع المدني، مجلة النهضة، ص١٧٦.

(3)http://addustour.com/articles/88746

ومن الجدير ذكره، أن ضعف أثر الأحزاب على مشاركة المرأة في الانتخابات وعلى تبني قضية مشاركتها، يقابله ضعف واضح في مشاركة المرأة نفسها في الأحزاب السياسية، وشبه غياب للمرأة في أدبيات وتشكيلات الأحزاب، فقد أظهر مسح عام عن الأحزاب السياسية في الأردن عام ١٩٩٣محدودية حضور المرأة في أدبيات وتشكيلات الأحزاب وهيئاتها القيادية وبرامجها، إذ اتضح أن عشرة أحزاب من أصل سبعة عشر حزباً لم تذكر في برامجها أو توجهاتها الأساسية أية فقرة خاصة بالمرأة، فيما ذكرت ثمانية أحزاب فقرة عامة حول المرأة تتعلق بضرورة مساواتها في الحقوق أو للدفاع عن حقوقها الاجتماعية، ورفع العقبات من أمامها حتى تؤدي دورها في بناء الأسرة والمجتمع [١].

أما من حيث وجود المرأة في تشكيلات الأحزاب خلال عامي ١٩٩٢و ١٩٩٣، فقد تبين أن نسبة عضوية المرأة في الهيئات التأسيسية لجميع الأحزاب مجتمعة بلغ ٧٪ فقط، وأن ثلاثة عشر حزباً تغيبت فيها المرأة عن الهيئات القيادية، وأن ثلاثة أحزاب ضم كل واحد منها امرأة واحدة في هيئته القيادية، وأن حزباً واحداً فقط توجد فيه امرأتان في الهيئة القيادية. وفي عام ١٩٩٧ تم رصد حضور المرأة في الهيئات القيادية الأولى للأحزاب القائمة، التي بلغ عددها ١٩ حزباً، فلم يظهر أي تطور ذي دلالة عن الحالة السابقة [٢]، وفي دراسة مسحية اجريت عام ٢٠٠٧ تبين أن هذه النسبة ما زالت حول ٩٪. [٣]

وعملاً بقانون الأحزاب المعدل عام ٢٠٠٧ الذي رفع عدد المؤسسين من ٥٠ إلى ٥٠٠ شخص في الحد الأدنى واشترط نسبة لتواجد المرأة، فقد كان مطلوبا من الأحزاب جميعها القديمة والجديدة إعادة تقديم طلبات تأسيس على قاعدة وجود ٥٠٠ مؤسس لكل حزب وهكذا ارتفع عدد النساء في طلبات التأسيس للأحزاب جميعها إلى ما نسبته ٢٩٪. [٤] إلا أن هذا الارتفاع لم يعكس زيادة حقيقية في نسبة مشاركة المرأة في العمل الحزبي، فقد لجأت غالبية الأحزاب إلى زيادة عدد النساء في قاعدتها العضوية تماشيا مع شروط القانون [٥]

وتلتقي نظرة الأحزاب حول مشاركة المرأة السياسية إلى حد كبير مع موقف المجتمع، إذ أظهرت نتائج دراسة، أن الأردنيين ينظرون إلى دور المرأة، ضمن توقعات الأدوار التقليدية، وأن نسبة جيدة من عينة الدراسة لا تعارض مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضمن أدوار مساندة وليست أساسية، كالمشاركة في الانتخابات

(١) الصباغ، "الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة: ٢٠٠٤/٧/١٧.
(٢) حماد، مرجع سابق. ص، ٣٣٨، ص ٣٥٢–٣٥٣، ص٣٥٧، ص ٣٨٤.
(٣) دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية، ٢٠٠٧.
(٤) حماد، مرجع سابق، ص، ٣٣٨، ص ٣٥٢–٣٥٣.
(٥) أبو علبة، مرجع سابق.

من خلال التصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، وأظهرت أن نسبة أقل لم تبد ممانعة من ترشيح المرأة لنفسها [١].

وإذا ما أضيف إلى ما سبق، العوامل التي تحيط بالبناء المؤسسي للأحزاب السياسية وما تعانيه من ضمور شديد في حجم العضوية بشكل عام، وعدم الاستطاعة المالية، وضعف التأثير والنفوذ القاعدي، فإن قانون الانتخاب الذي عمل به فترة طويلة (نظام الصوت الواحد) به شكل عاملاً آخر في مجال الحد من القدرة التنافسية للأحزاب في الانتخابات العامة أمام المنظمات التقليدية. بالإضافة إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، ومن أهمها، المعوقات الثقافية، وعدم إيلاء الأحزاب الجهد الكافي لإدماج قضايا المرأة في برامجها وإدماج المرأة نفسها في العمل السياسي.

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الأحزاب السياسية على زيادة نسبة ترشح المرأة في الانتخابات النيابية وزيادة نسبة تمثيلها في المجالس النيابية، وكذلك تحليل هذا الأثر على تخصيص مقاعد للمرأة في مجلس النواب ومن ثم زيادتها، وذلك من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة، وقد اتضح بعد تحليل العلاقة التفاعلية بين متغيرات الدراسة وفق منهج تحليل النظم ما يلي:

السؤال الأول: ما أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات النيابية.

تبين من الدراسة أن هناك أثراً محدوداً بين زيادة نسبة ترشح المرأة في الانتخابات النيابية والأحزاب السياسية.

السؤال الثاني: ما أثر الأحزاب السياسية على نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية.

تبين من الدراسة وبدلالة أرقام الفائزات خارج إطار المقاعد المخصصة للمرأة في الدورات الانتخابية أنه لم يكن للأحزاب أثرٌ يذكر على زيادة نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية، باستثناء محدود للغاية لم تتجاوز نسبته ٠،٧٦ من نسبة التمثيل الكلي للمرأة وفي دورة انتخابية واحدة عام٢٠١٦.

أظهرت نتائج الانتخابات وجود أثر محدود للأحزاب على ترشح المرأة في الانتخابات النيابية العامة ، وتراجعه إلى حد الصفر فيما يتعلق بأثر الأحزاب على زيادة نسبة تمثيل المرأة في المجلس النيابي خارج إطار المقاعد المخصصة لها، رغم بروز شخصيات نسائية في الأحزاب، ترشحن

(١) جريبيع، مرجع سابق. ص ١٠٤.١٠٥

للانتخابات النيابية، إذ باستثناء الأثر المحدود لحزب جبهة العمل الإسلامي في زيادة فرص بعض المرشحات في الوصول إلى المجالس النيابية وخصوصا في انتخابات عام ٢٠١٦ حيث تمكنت إحدى مرشحاته من الفوز عبر التنافس الحر وهذ هي المرة الاولى بالنسبة لكافة مرشحات الأحزاب، لم تتمكن باقي الأحزاب من ايصال مرشحة واحدة إلى المجالس النيابية من خلال قوائمها أو من خلال دعمها طيلة فترة الدراسة، وربما يعود ذلك إلى ضعف نفوذ الأحزاب الانتخابي في الحياة العامة، وتوقف نجاح المرشح الحزبي بالدرجة الأولى على نفوذه الشخصي أو الاجتماعي أو العشائري وطبيعة النظام الانتخابي المطبق.

السؤال الثالث: ما أثر الأحزاب السياسية على تخصيص مقاعد للمرأة (الكوتا النسائية) في المجالس النيابية؟

تبين من الدراسة انه لم يكن للأحزاب أثرٌ على تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية ولا على زيادة عددها في المجالس النيابية.

استنتاجات عامة:

لاحظت الدراسة تحسن نسبة ترشح المرأة من خلال الأحزاب السياسية مع الأخذ بنظام القوائم النسبية المفتوحة والقوائم النسبية المغلقة في قوانين الانتخابات. بينما لم يؤد اختلاف أنواع الأنظمة الانتخابية التي طبقها الأردن وهي الأغلبي والمختلط والنسبي إلى اختلاف فارق في أثر الأحزاب السياسية على زيادة نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية.

وقد لاحظت الدراسة ذلك من خلال قوائم جبهة العمل الإسلامي التي ترشح من خلالها في انتخابات ٢٠١٦، سبعة عشر مرشحة، فاز منهن واحدة بالتنافس الحر ومرشحتين من خلال الكوتا، بينما لم يرشح الحزب على قوائمه أكثر من مرشحة واحدة في الانتخابات التي أجريت وفق النظام الأغلبي الفردي، ولم يستطع أن يحصل على أي مقعد على التنافس الحر، واقتصر وصول مرشحاته من خلال الكوتا وبمقعد واحد في ظل النظام الأغلبي. مع العلم أن الحزب قاطع انتخابات عام ٢٠١٣ التي أجريت وفق نظام مختلط.

لاحظت الدراسة أن تحسنا طرأ على نسبة ترشح المرأة من خلال الأحزاب في النظام المختلط الا انه بقي في إطار التحسن المحدود، وربما يعود ذلك، إلى عدم قدرة الأحزاب على فهم مزايا الانظمة الانتخابية الجديدة، وما تتيحه من فرص أمام الأحزاب والمرأة، خصوصاً أنها لم تطبق إلا في دورة انتخابية واحدة، وفي العادة لا يتعرف المتنافسون على مزايا هذه الأنظمة في المرة الأولى، وإنما يطورون سلوكهم وفق نتائج تجربتهم في الدورات القادمة.

فعلى سبيل المثال، لاحظت الدراسة أنه في نظم التمثيل النسبي استطاعت المرأة الحصول على مقعد على الأقل من خلال التنافس الحر في جميع الدوائر الانتخابية ذات المقاعد الكثيرة أي التي وصل عددها إلى عشرة مقاعد مثل دائرة الكرك والبلقاء. إلا أن الأحزاب السياسية لم تلتقط هذه الفرصة لاستثمارها في الحصول على مقعد لصالح إحدى مرشحاته.

كما لاحظت الدراسة أنه رغم الفرص التي توفرها نظم القائمة في النظام المختلط والنظام النسبي فإن الأحزاب لم تنظر بجدية إلى ترشح المرأة وتمثيلها، حيث اتضح ذلك من خلال وضع المرشحات في القوائم الحزبية المغلقة في انتخابات ٢٠١٣ في ترتيب متأخر، مما جعل من فرصها بالتنافس شبه معدومة حتى بين اعضاء القائمة الواحدة.

وربما يعكس هذا الترتيب أيضاً نظرة الأحزاب إلى أفضلية الرجل المرشح في قوائمها لقدرته من خلال ثقله الاجتماعي على جلب أصوات أكثر من المرأة، وهذا يعني أن الأحزاب ما زالت تبحث عن دعم المرشحين الذكور لقوائمها أكثر من دعمها هي للمرشحين من خلال انتشارها وبرامجها، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، وهذا يعكس إقراراً ذاتياً منها بضعف تأثيرها في سلوك الناخب التصويتي. وهذا الواقع يعكس صورة واضحة عن ضعف الأحزاب ومحدودية انتشارها.

وهذا يشير أيضا، إلى أن أثر الأحزاب على رفع نسبة ترشح المرأة رغم محدوديته لا يعكس صورة واقعية وحقيقية لتوجه الأحزاب نحو المرأة، فأغلب الأحزاب لجأت إلى ترشيح المرأة على قوائمها المغلقة لغايات تسويقية وترويجية وجلب بعض الأصوات، لإدراكها المسبق أن ترتيب المرأة المتأخر بالقائمة لا يوفر لها أي فرصة حقيقية للتنافس، وبالوقت ذاته لا يؤثر على المرشح الرجل في القائمة. هذا فضلاً عن خلو قوائم حزبية من أي مرشحة وقلة عددها في القوائم الحزبية الأخرى التي لم يستكمل أغلبها الحد الأعلى لعدد أعضاء القائمة.

وكذلك الحال بالنسبة للقوائم النسبية المحلية المفتوحة في انتخابات عام ٢٠١٦ اذ لا يمكن الجزم بأن النظام النسبي المفتوح هو السبب الرئيسي في زيادة ترشح المرأة بقدر ما يمكن الإشارة إلى أن القانون لم يحتسب المرأة ضمن الحد الأعلى لمرشحي القائمة وهذا أسهم بشكل كبير في توجه القوائم لإضافة المرأة عليها فمن خلال ذلك تحصل القائمة على أصوات إضافية دون أن يكون وجود المرأة على حساب الرجل. وربما في غياب هذه الميزة التي وفرها القانون لكان هناك اختلاف واضح في نسبة ترشح المرأة.

ولاحظت الدراسة أنه رغم عدم فوز أي سيدة بأي مقعد نيابي خارج إطار الكوتا النسائية في المرحلة الأولى لإقرارها، إلا أن الكوتا أسهمت في زيادة مشاركة المرأة كمرشحة في الانتخابات النيابية، وأن المرأة حافظت على قدرتها في الوصول إلى المجلس النيابي بشكل مستمر منذ عام ٢٠٠٧.

وأخيراً لاحظت الدراسة أنه في ظل نظام الانتخاب المختلط عام ٢٠١٣ والنسبي عام ٢٠١٦ استطاعت المرأة أن تحجز مقاعد أكثر من خلال التنافس الحر وخارج إطار المقاعد المخصصة مما رفع من نسبة تمثيلها.

التوصيات:

من الواضح من خلال نتائج الدراسة أن الأحزاب ما زالت غير قادرة على توفير فرص أفضل للمرأة في الترشح والتمثيل وهذا يعود لأسباب كثيرة أهمها تلك الأسباب التي تتعلق بضعف تأثير الأحزاب ذاتها في السلوك التصويتي للناخب، وأن العامل الأكثر أهمية في تحفيز المرأة للترشح للانتخابات وزيادة نسبة تمثيلها في المجالس النيابية يكمن في النظام الانتخابي والمعايير المرافقة له، خصوصا أن طبيعة النظام الانتخابي تلعب دورا كبيرا في التأثير على توجه الأحزاب في ترشيح المرأة، لذلك ترى الدراسة أنه من الضروري الاهتمام بالنظم الانتخابية التي توفر فرصاً أفضل للمرأة للوصول إلى البرلمان ووضع معايير وضوابط للقوائم الانتخابية بحيث تحفز المرأة على الترشح وتضمن فرص منافسة لها في التمثيل النيابي.

المراجع

التشريعات:

- قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦.
- قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣.
- قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١
- قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٩) لسنة ٢٠١٠.
- قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢.
- قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢
- قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦.

الكتب:

برو، فيليب، علم الاجتماع السياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨.

حسن، مازن وآخرون، النظم الانتخابية دراسة مقارنه لأنواعها وآثارها والانعكاسات على الواقع المصري، مركز المحروسة للنشر، مصر،٢٠١١.

الحوراني، هاني وآخرون، المرشد إلى مجلس الأمة الأردني ٢٠٠٣-٢٠٠٧، دار سندباد للنشر، عمان، ٢٠٠٤.

الحوراني، هاني وآخرون، الأحزاب السياسية الأردنية، دار السندباد للنشر، عمان، ١٩٩٧.

خاطر ايمن والمجالي عبدالله، الانتخابات النيابية العام ٢٠١٦ دراسة سياسية احصائية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٧

الدعجة، هايل، التحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٧، مطابع وزارة الأوقاف، عمان، ٢٠٠٥.

سعيد، نادر، النساء الفلسطينيات والانتخابات، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، القدس، ١٩٩٩.

عساف، نظام، الانتخابات النيابية والمجتمع المدني، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، ١٩٩٧.

كامل، نبيلة عبدالحكيم، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٨٢.

مؤلف جماعي، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية لعام ١٩٩٧، دار سندباد للنشر، عمان، ٢٠٠٢.

الدوريات:

الخزاعي، حسين، معوقات الكوتا النسائية نحو انتخاب المرأة في الانتخابات البرلمانية –دراسة اجتماعية ميدانية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان، المجّلد ٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ص ٢٩١-٢٩٢.

الخوالدة، صالح، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي وأثرها على تمثيل المرأة الأردنية في المجالس النيابية (٢٠١٣-٢٠٠٧)، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الامارات العربية المتحدة، العدد ١٣١، ٢٠١٦، ص ٣٣.

السلّيم، اسامة عيسى تليلان، أثر الانظمة الانتخابية على ترشح المرأة الأردنية للانتخابات النيابية وتمثيلها في المجالس النيابية ١٩٨٩-٢٠١٦، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد ٤٦، العدد ١، الملحق١، ٢٠١٩.

السليّم، اسامة عيسى تليلان، مؤسسات المجتمع المدني والانتخابات النيابية في الأردن، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، القاهرة، المجلد ١، العدد ٤، اكتوبر ٢٠١٠. ص١٧٦.

الشرعة، محمد كنوش، وغوانمة، نرمين يوسف، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، اربد، المجلد ٢٧، العدد ١، ٢٠١١، ص ص٦٦٥-٦٦٦.

فصل في كتاب:

جريبيع، محمد، ٢٠٠٤، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن، في، المجتمع المدني والحكم في الأردن: دراسات حالة حول أداء منظمات المجتمع المدني في الأردن، مؤلف جماعي، ط١، دار سندباد للنشر، عمان، ص ١٠٤.١٠٥.

حماد، وليد ،٢٠٠٢، المرأة والانتخابات النيابية ١٩٩٧، في دراسات في الانتخابات الأردنية عام ١٩٩٧، مؤلف جماعي، دار سندباد للنشر، عمان، ص، ٣٣٨، ص ٣٥٢-٣٥٣، ص٣٥٧، ص ٣٨٤.

الحوراني، هاني، ٢٠٠٢، قراءة في انتخابات مجلس النواب الثالث عشر"، في، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧، مؤلف جماعي، دار سندباد للنشر، عمان، الأردن، ص ١٣٨.

شتيوي، موسى، ٢٠٠٢ الانتخابات النيابية الأردنية لعام ١٩٩٧ تحليل سوسيولوجي، في، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧، مؤلف جماعي، دار سندباد للنشر، عمان، ص ١٣.

الشقران، خالد،٢٠٠٠، "الحركة الإسلامية والتحول الديمقراطي في الأردن"، في التحولات الديمقراطية في العالم العربي خلال التسعينات، تحرير حمدي عبد الرحمن، جامعة آل البيت، المفرق، ص ص ٦٢٢ -٦٢٣.

وقائع المؤتمرات والندوات:

أبو رمان، حسين، دور الأحزاب السياسية الأردنية في دعم التمثيل النيابي للمرأة، مؤتمر الأحزاب السياسية الأردنية والتمثيل النيابي للمرأة، تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، عمان، ٢٠٠٣.

أبو علبة، عبلة، مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، ورقة سياسات، مؤسسة فريدرش ايبرت، عمان،٢٠١٣، ص ص٩-١٠.

الزعبي، خالد يوسف، أضواء قانونية على الكوتا وعلى نظام التقسيمات الإدارية، ندوة انتخابات ٢٠٠٧ وإدارة العملية الانتخابية، الكوتا، والمعايير الدولية، مركز القدس للدراسات، عمان، ٢٠٠٤.

الصباغ، أمل، الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة، المؤتمر الوطني للتنمية السياسية والمرأة الأردنية: مرتكزات الخطاب وآليات الممارسة، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الأردن، عمان، ٢٠٠٤.

الرسائل الجامعية:

الشحات، محمد خليل، ٢٠١٢، فاعلية اداء الأحزاب السياسية في مصر محاولة لبناء نموذج حزبي فعال، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة.

فتاح، كمال، ٢٠١٢، دور الأحزاب السياسية في التنمية المحلية، رسالة ماجستير جامعة وهران، الجزائر.

القاضي، تركي،٢٠٠٠، النظام السياسي والمشاركة السياسية للأحزاب في الأردن: دراسة في انتخابات ١٩٩٣، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، الأردن.

مازن عبد الرحمن حسن، ٢٠٠٥، أثر النظام الانتخابي على النظام الحزبي (دراسة الحالة الالمانية) ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة.

منشورات المؤسسات:

مركز الأردن الجديد للدراسات، استطلاع للرأي حول موقف الأحزاب من قانون الانتخاب واقتراحاتها لتعديله، عمان، ١٩٩٣.

مركز القدس للدراسات، دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية، عمان، ٢٠٠٧.

مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان التابع لمنظمة الامن والتعاون، دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات، بولندا،٢٠١٢.

الهيئة المستقلة للأشراف على الانتخابات، التقرير العام للانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣، عمان، ٢٠١٣.

الهيئة المستقلة للأشراف على الانتخابات، التقرير العام للانتخابات النيابية لعام ٢١٠٦، عمان، ٢٠١٦.

غير الخبر:

إبراهيم غرايبة،٢٠٠٤، الحركة الإسلامية في الأردن والانتخابات النيابية، الجزيرة نت.

أبو رمان، حسين، ٢٠٠٧، خارطة المجلس النيابي الخامس عشر: حضور حزبي متواضع ترشيحاً وفوزاً، ٢٠٠٧/١١/٢٢ http://www.al-sijill.com/sijill_items/sitem124.htm

مذكرة الأحزاب السياسية إلى اللجنة القانونية في مجلس النواب

http://addustour.com/articles/88746-

مقابلة مع النائب الدكتورة رولى الحروب امين عام حزب أردن اقوى،٢٠١٥، عمان، ٢٠١٥/١١/١٢م.

هاني الحوراني، ٢٠١٦، أزمة تمثيل: تشظي الأحزاب وتدهور المشاركة السياسية بالأردن، مركز الجزيرة للدراسات.

http://addustour.com/articles/88746

Reference:

Amawi, Abla,"The (1993). Election in Quarterly (ASO), Jordan, "Arab Studies, Vol. 16, No3, Summer 1994, pp 24-26.

Easton، Easton, David, (1965). A Systems Analysis of Political Life. New

Easton, David, (1953). The Political System: An Inquiry into the State of Political Science. New York: Alfred A. Knopf.

Richard Matland and Donley Studlar (2004). Determinants of legislative turnover: a cross-national analysis' pp. 87-108., British Journal of Political Science, 34: 1.

-Norris، Pippa (1985). 'Women in European Legislative Elites', West European Politics، 8:4، pp. 90-101; Lijphart,

Law of Elections to the House of Deputies No. (22) for the year 1986.

Law of Elections to the House of Deputies No. (15) for the year 1993.

Law of Elections to the House of Deputies No. (34) for the year 2001.

Law of Elections to the House of Deputies No. (9) for the year 2010.

Law of Elections to the House of Deputies No. (25) for the year 2012.

The amended Law of Election to the House of Deputies No. (28) for the year 2012.

Law of Elections to the House of Deputies No. (6) for the year 2016.

Books:

Pro, Philip, Political Sociology, Almu'asasatAljami'eiafor Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1998.

Hassan, Mazen, et al., Electoral Systems: A Comparative Study of Their Types, Effects, and Reflections on the Egyptian Reality, Al MahrosaCenter for Publishing, Egypt, 2011.

Al-Hourani, Hani et al., The Guide to the Jordanian National Assembly 2003-2007, Dar As Sindbad for Publishing, Amman, 2004.

Al-Hourani, Hani et al., Jordanian Political Parties, Dar AsSindbadfor Publishing, Amman, 2004.

Khater Ayman and Al-Majali Abdullah, Parliamentary Electionsfor the year 2016: a Statistical Political Study, Middle East Studies Center, Amman, 2017.

Al-Da'jah, Hayel, Democratic Transition in Jordan in 1989-1997, Ministry of Al-Awqaf Press, Amman, 2005.

Saeed, Nader, Palestinian Women and the Elections, Muwatin, Palestine Institute for the Study of Democracy, Jerusalem, 1999.

Assaf, Nizam, Parliamentary Elections and Civil Society, Arriyada Center for Information and Studies, Amman, 1997.

Kamel, Nabila Abdel Hakim, Political Parties in the Contemporary World, Dar El Fikr El Arabi for Publishing and Distribution, Egypt, 1982.

Collective wrk, Studies in the 1997 Jordanian Parliamentary Elections, Dar As Sindbad for Publishing, Amman, 2002.

Periodicals:

Al-Khuzai, Hussein, Obstacles to the Women's Quota Towards Electing Women in Parliamentary Elections - A Field Social Study, Journal of Human and Social Sciences Studies, University of Jordan, Amman, Vol. 5, Issue 2, 2012, pp. 291-292.

Al Khawaldeh, Saleh, The Women's Quota in the Electoral System and Its Impact on the Representation of Jordanian Women in Parliament (2007-2013), Journal of Social Affairs, Society of Sociologists, United Arab Emirates, Issue 131, 2016, p.33.

Al Sulaym, Osama IssaTalilan, The Impact of Electoral Systems on Jordanian Women's Candidacy in Parliamentary Elections and their Representation in Parliament 1989-2016, Journal of Human and Social Sciences Studies, University of Jordan, Amman, Volume 46, Issue 1, Appendix 1, 2019.

Al Sulaym, Osama IssaTalilan, Civil Society Institutions and Parliamentary Elections in Jordan, Al-Nahda Magazine, Cairo University, Cairo, Volume 1, Issue 4, October 2010. P.176.

Al Shra'a, Mohammed Kanoush, and Ghawanimah, NerminYoussef, Women's Quota in the Jordanian Electoral System, Abhath Al-Yarmouk Humanities and Social Science, Yarmouk University, Irbid, Volume 27, Issue 1, 2011, pp. 665-666.

A Chapter in a Book:

Jaribie, Mohammed, (2004). Women and Political Participation in Jordan. In Collective work, Civil Society and Governance in Jordan: Case Studies on the Performance of Civil Society Organizations in Jordan, 1st Edition, Dar As Sindbad for Publishing, Amman, p. 104.105

Hammad, Walid, 2002, Women and the 1997 Parliamentary Elections, InCollective work, Studies in the 1997 Jordanian Elections, Dar As Sindbad for Publishing, Amman, pp. 338, pp. 352-353, pp. 357, p. 384.

Al-Hourani, Hani, (2002). Reading in the Thirteenth Parliament Elections. InCollective work, Studies in the 1997 Jordanian Parliamentary Elections, Dar As Sindbad for Publishing, Amman, Jordan, p. 138.

Shuteiwi, Musa, (2002). The 1997 Jordanian Parliamentary Elections: a sociological analysis, InCollective work, Studies in the 1997 Jordanian Parliamentary Elections, Dar As Sindbad for Publishing, Amman, p. 13.

Al Shaqran, Khaled, 2000, The Islamic Movement and Democratic Transition in Jordan. In Hamdi Abdel-Rahman, Democratic Transitions in the Arab World During the Nineties, Al-Bayt University, Mafraq, pp. 622-623.

Proceedings of Symposia and Conferences:

Abu Rumman, Hussein, The Role of Jordanian Political Parties in Supporting Parliamentary Representation of Women, Conference of Jordanian Political Parties and Parliamentary Representation of Women, The Jordanian National Forum for Women, Amman, 2003.

Abu Elba, Abla, Jordanian Women's Participation in Political Parties and Professional Unions, Policy Paper, Friedrich-Ebert-Stiftung, Amman, 2013, pp. 9-10.

Al-Zoubi, Khaled Youssef, Legal Spotlights on Quotas and the System of Administrative Divisions, Seminar on 2007 Elections and Electoral Process Management, Quotas, and International Standards, Al-Quds Center for Studies, Amman, 2004.

Al-Sabagh, Amal, The National Mechanism for the Advancement of Women, The National Conference for Political Development and Jordanian Women: Pillars of Discourse and Mechanisms of Practice, The Jordanian National Commission for Women, Jordan, Amman, 2004.

Dissertations

Al-Shahat, Mohammed Khalil, (2012). The Effectiveness of the Performance of Political Parties in Egypt, an Attempt to Build an Effective Party Model, Master Thesis, Cairo University, Cairo.

Fattah, Kamal, (2012). The Role of Political Parties in Local Development, Master Thesis, University of Oran, Algeria.

Al-Qadi, Turki, (2000). The Political System and Political Participation of Parties in Jordan: A Study in the 1993 Elections, Master Thesis, Al-Bayt University, Jordan.

Mazen Abdel-Rahman Hassan, (2005). The Impact of the Electoral System on the Party System (The German Case Study), Master thesis, Cairo University, Cairo.

Institutional Publications:

ALUrdun Al Jadid Research Center, an opinion poll on the political parties' position on the election law and their proposals to amend it, Amman, 1993.

Al-Quds Center for Studies, A Study on the Reality of Women in Jordanian Political Parties, Amman, 2007.

OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights, Guide to Monitoring Women's Participation in Elections, Poland, 2012.

Independent Election Commission, The General Report of the 2013 Parliamentary Elections, Amman, 2013.

Independent Election Commission, The General Report of the 2016 Parliamentary Elections, Amman, 2016.

Non-news:

Ibrahim Gharaibeh, (2004). The Islamic Movement in Jordan and the Parliamentary Elections, Al-Jazeera Net.

Abu Rumman, Hussein, 2007, The Map of the Fifteenth Parliament: Modest Party Presence, Candidacy and Victory, 22/11/2007.
http://www.alsijill.com/sijill_items/sitem124.htm

Memorandum of the Political Parties to the Legal Committee in the House of Deputies. http://addustour.com/articles/88746

Interview with Deputy Dr. Roula Al Hroub, Secretary General of Stronger Jordan Party, 2015, Amman, 11/12/2015.

Hani Al-Hourani, (2016). Representation Crisis: The Fragmentation of Parties and the Decline of Political Participation in Jordan, Al Jazeera Center for Studies.http://addustour.com/articles/88746

Foreign References:

Amawi, Abla, The (1993). Election in Quarterly (ASO), Jordan, Arab Studies, Vol. 16، No3, (Summer 1994), pp 24-26.

Easton, Easton, David, (1965). A Systems Analysis of Political Life. New York: Wiley.

Easton, David, (1953). The Political System: An Inquiry into the State of Political Science. New York: Alfred A. Knopf.

Richard Matland and Donley Studlar (2004), Determinants of legislative turnover: a cross-national analysis, pp. 87-108., British Journal of Political Science, 34: 1.

Norris, Pippa (1985). 'Women in European Legislative Elites', West European Politics, 8:4, pp. 90-101, Lijphart.